أزمة كوسوفو واستخدام القوة

(التدخل الدولي وتداعياته على النظام الدولي والعلاقات بين القوى الكبرى)

العميد اس الركن
علي حسين فاضل
جهاز مكافحة الإرهاب

أزمة كوسوفو واستخدام القوة
(التدخل الدولي وتداعياته على النظام الدولي والعلاقات بين القوى الكبرى)

العميد اس الركن

علي حسين فاضل

جهاز مكافحة الإرهاب

يتناول هذا البحث أزمة كوسوفو باعتبارها محطة مفصلية في تاريخ العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، من خلال تحليل السياق التاريخي والسياسي للصراع العرقي في إقليم كوسوفو، وصولًا إلى التدخل العسكري الدولي بقيادة حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام 1999، وتداعيات هذا التدخل على بنية النظام الدولي والمفاهيم السائدة بشأن السيادة الوطنية والتدخل الإنساني، ينطلق البحث من فرضية مفادها أن التدخل العسكري في كوسوفو شكّل لحظة تحوّل في قواعد استخدام القوة على المستوى الدولي، إذ كسر التدخل الحظر التقليدي لاستخدام القوة دون تفويض صريح من مجلس الأمن، تحت مبرر "المسؤولية عن الحماية" ومنع الجرائم ضد الإنسانية. ويستعرض البحث جذور الأزمة من خلال تحليل العوامل التاريخية والجيوسياسية والديموغرافية التي أسهمت في تصاعد النزاع بين الصرب والألبان، وصولًا إلى اندلاع الحرب وقيام المجتمع الدولي بالتدخل العسكري دون توافق أممي، كما يناقش البحث أدوار الأطراف الدولية المختلفة في الأزمة، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا، وكيف شكّلت أزمة كوسوفو نقطة تقاطع حادة بين المصالح الغربية والروسية، لتتحول إلى نموذج لصراع الإرادات على شكل النظام العالمي الجديد. ويعرض البحث أثر التدخل على الشرعية الدولية، وانعكاساته على العلاقات بين القوى الكبرى، خصوصًا في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية في الألفية الثالثة، يخلص البحث إلى أن استخدام القوة في أزمة كوسوفو أفرز نموذجًا غير تقليدي للتدخل الإنساني، وأعاد رسم معالم الشرعية الدولية، وألقى بظلاله على مفاهيم السيادة والأمن الجماعي، ما جعل كوسوفو أنموذجًا حيًا لفهم التوازن بين الاعتبارات القانونية والسياسية في إدارة الأزمات الدولية.

الكلمات المفتاحية: ازمة كوسوفو، استخدام القوة، التدخل الدولي، النظام الدولي، العلاقات بين القوى الكبرى .

International Intervention and Its Implications on the International System and Relations Among Great Powers

Brigadier General Staff
Ali Hussein Fadel
(ICTS)

This research addresses the Kosovo crisis as a pivotal turning point in the history of international relations in the post–Cold War era. It analyzes the historical and political context of the ethnic conflict in the region of Kosovo, culminating in the 1999 international military intervention led by the North Atlantic Treaty Organization (NATO). The study investigates the implications of this intervention on the structure of the international system and on prevailing concepts such as national sovereignty and humanitarian intervention.

The research is based on the hypothesis that the military intervention in Kosovo marked a transformative moment in the rules governing the use of force at the international level. It broke the traditional prohibition on the use of force without explicit authorization from the United Nations Security Council, under the justification of the "Responsibility to Protect" (R2P) and the prevention of crimes against humanity.

The study explores the roots of the crisis by analyzing the historical, geopolitical, and demographic factors that contributed to the escalation of conflict between Serbs and Albanians. It follows the outbreak of the war and the decision of the international community to intervene militarily without international consensus. Furthermore, the research examines the roles of various international actors—such as the United States, the European Union, and Russia—and how the Kosovo crisis represented a sharp intersection between Western and Russian interests, ultimately becoming a model for the conflict of wills over the shape of the new world order.

The study also considers the impact of the intervention on international legitimacy and its consequences for relations among the great powers, especially amid rising geopolitical tensions in the third millennium. The research concludes that the use of force in the Kosovo crisis produced a non-traditional model of humanitarian intervention, reshaped the boundaries of international legitimacy, and cast a long shadow over the concepts of sovereignty and collective security. Consequently, Kosovo has become a living example of the delicate balance between legal and political considerations in the management of international crises.

Keywords: Kosovo Crisis, Use of Force, International Intervention, International System, Relations Among Great Powers.

المقدمة

شكّلت أزمة كوسوفو واحدة من أكثر الأزمات السياسية والأمنية تعقيدًا في أوروبا ما بعد الحرب الباردة، ليس فقط لطبيعتها العرقية والدينية المركبة، وإنما لأنها جسّدت لحظة حرجة في تحول النظام الدولي، واختبارًا لمفاهيم السيادة الوطنية، والتدخل الإنساني، واستخدام القوة في العلاقات الدولية. فقد كشفت هذه الأزمة عن عمق التناقض بين الشرعية الدولية المستندة إلى ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ حقوق الإنسان التي باتت تُستدعى لتبرير التدخلات العسكرية في الشؤون الداخلية للدول. وبهذا المعنى، لم تكن أزمة كوسوفو مجرد صراع إقليمي بين الألبان والصرب، بل مسرحًا لتحولات كبرى في بنية النظام الدولي.

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يعالج إشكالية محورية تتعلق بتوظيف القوة المسلحة خارج الإطار التقليدي للتفويض الأممي، واستنادًا إلى ذرائع إنسانية تارة، واستراتيجية تارة أخرى. فالتدخل العسكري الذي قاده حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام 1999 في كوسوفو، دون قرار صريح من مجلس الأمن، أثار جدلًا واسعًا حول شرعية هذا التدخل، ومخاطره على مبدأ السيادة، وانعكاساته على العلاقات بين القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة وروسيا، كما شكل نقطة تحول في دور الناتو، من تحالف دفاعي إقليمي إلى أداة تدخل خارج حدوده الجغرافية.

تتمثل إشكالية البحث في الإجابة عن السؤال التالي: ما أثر استخدام القوة العسكرية في أزمة كوسوفو على مفهوم السيادة، وشرعية التدخل الإنساني، والعلاقات بين القوى الكبرى؟ ويتفرع عن هذا السؤال تساؤلات فرعية مثل: هل شكّل تدخل الناتو في كوسوفو سابقة في تجاوز الشرعية الدولية؟ وكيف أعاد هذا التدخل تعريف أدوار المنظمات الدولية؟ وما مدى تأثيره في بنية العلاقات الدولية بين الغرب وروسيا؟ وهل فتح الباب أمام تدخلات مماثلة لاحقًا في أزمات دولية أخرى؟

أما فرضية البحث، فترى أن استخدام القوة في كوسوفو لم يكن فقط استجابة لأزمة إنسانية؛ بل كان أداة استراتيجية في سياق إعادة هندسة التوازن الدولي بعد الحرب الباردة، عبر تقييد نفوذ روسيا، وتوسيع دور الناتو، وتكريس منطق التدخل الإنساني كذريعة مشروعة لتجاوز القرارات الأممية، مما ساهم في تحوّل العلاقة بين القانون الدولي والقوة من علاقة تنظيمية إلى علاقة تنافسية.

وقد تم توظيف المنهج التاريخي لتفسير تطور أزمة كوسوفو في سياقها الزمني، والمنهج التحليلي لفحص أدوار الأطراف الفاعلة في الأزمة، والمنهج المقارن لمقاربة التدخل العسكري في

كوسوفو مع حالات أخرى، والمنهج الاستشرافي لتحليل تداعيات الأزمة على مستقبل العلاقات الدولية ومشروعية استخدام القوة.

يتكون البحث من مبحثين رئيسيين؛ يتناول المبحث الأول جذور أزمة كوسوفو، من خلال تحليل السياق التاريخي والجغرافي والديموغرافي، والبواعث السياسية والدولية للأزمة، ودور الأطراف الدولية والإقليمية. أما المبحث الثاني، فيعالج تدخل حلف الناتو في كوسوفو، ويحلل الإطار القانوني لاستخدام القوة، والدلالات الاستراتيجية والعسكرية، والتأثيرات بعيدة المدى على النظام الدولي والعلاقات بين القوى الكبرى.

المبحث الأول: جذور الأزمة في كوسوفو (السياق التاريخي ، بواعث الأزمة ، أطراف الازمة)

تُعَدُّ أزمة كوسوفو واحدة من أكثر النزاعات تعقيدًا في منطقة البلقان إذ تمتد جذورها عبر قرون من التحولات السياسية والصراعات العرقية والتغيرات الجيوسياسية ، يمثل هذا النزاع أنموذجاً لتداخل العوامل التاريخية والعرقية والدينية ؛ مما جعله محور اهتمام القوى الدولية والإقليمية ، ولا يمكن فهم هذه الأزمة دون العودة إلى السياق التاريخي الذي بدأ مع دخول العثمانيين إلى المنطقة، ومرّ بمراحل مختلفة من السيطرة والنزاع وصولًا إلى التفكك اليوغوسلافي وتدخل القوى الغربية وروسيا[1] ، وبالتالي يتخصص هذا المطلب في تحليل العوامل المتعددة التي أسهمت في تفجير الأزمة بدءًا من التركيبة الديموغرافية والسياسية مرورًا بالدور الذي أدته الأطراف الدولية مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا، كما يستعرض القرارات الأممية التي شكّلت جزءًا أساسيًا من إدارة الأزمة، بغية توضح إطار شامل لفهم طبيعة الصراع في كوسوفو وكيف أن التداخل بين المصالح المحلية والدولية أدى إلى استمرار التوتر، ولأجل الإحاطة بما تقدم سنقسم المطلب على الموضوعات الآتية :

اولاً: الأهمية الجيوستراتيجية لكوسوفو وسياق الأزمة تاريخياً

تتمتع كوسوفو بأهمية جيوستراتيجية بارزة جعلتها محورًا للتنافس الإقليمي والدولي عبر مختلف العصور ، يقع الإقليم في قلب منطقة البلقان بجنوب شرق أوروبا ويحده من الشمال والشمال الشرقي صربيا ومن الجنوب ألبانيا ومن الجنوب الشرقي مقدونيا الشمالية ومن الغرب الجبل الأسود ، ما جعلها نقطة عبور حيوية تربط بين وسط وجنوب أوروبا كما يمنحها أهمية استراتيجية في السيطرة على الطرق التجارية والممرات الجبلية التي تعبر البلقان[2] ، وتُعد كوسوفو حلقة وصل بين المناطق الأوروبية المطلة على البحر الأدرياتيكي من جهة والداخل الأوروبي من

جهة أخرى ما يجعل الإقليم بمثابة بوابة للنفوذ إلى جنوب شرق أوروبا، ولذلك شكل الموقع الجغرافي لكوسوفو جزءًا من الاهتمام الإمبراطوري الذي سعت إليه قوى مختلفة كالدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية ـ المجرية وهو ما أسهم في تكريس الصراع على سيادة الإقليم عبر الحقب التاريخية[3] .

خريطة رقم (1): الموقع الأستراتيجي لإقليم كوسوفو

Source: Google. (2025). Google Maps view of specified location https://www.google.com/maps/embed?pb=!1m14!1m12!1m3!1d3986009.85

على الرغم من صغر مساحة كوسوفو التي تبلغ حوالي 10,887 كيلومترًا مربعًا ؛ إلا أن تضاريسها المتنوعة أكسبتها أهمية عسكرية واستراتيجية، يغلب على الإقليم الطابع الجبلي والهضابي حيث تحتضن كوسوفو جبال الألب الألبانية من الجنوب الغربي بينما تشكل جبال كوباونيك في الشمال حاجزًا طبيعيًا مع صربيا فضلاً عن سلسلة جبال شار التي تفصل بين كوسوفو ومقدونيا[4] ، توفر هذه التضاريس ميزة دفاعية طبيعية تجعل من الصعب السيطرة على المنطقة عسكريًا ما جعل كوسوفو عبر التاريخ منطقة صراع مسلح ومواجهات حاسمة كما حدث في معركة كوسوفو عام 1389م ، علاوة على ذلك يتميز الإقليم بوجود وديان خصبة مثل وادي ميتروفيتسا ووادي دوكاجين اللذين شكّلا قاعدة زراعية مهمة أسهمت في تأمين الموارد الاقتصادية للسكان المحليين وأسهمت في تعزيز فرص الاستقرار البشري بالمنطقة[5] .

تُعد التركيبة الاجتماعية والديموغرافية في كوسوفو عاملًا إضافيًا في تعزيز مكانتها الجيوستراتيجية حيث يقطن الإقليم خليط من الجماعات العرقية المتنوعة أبرزهم الألبان الذين يشكلون حوالي 90% من السكان ؛ بينما يشكل الصرب أقلية تتركز في شمال كوسوفو خاصة في منطقة ميتروفيتسا، هذه التركيبة الديموغرافية المعقدة أسهمت في إشعال فتيل النزاعات القومية والدينية إذ يمثل الإقليم للألبان جزءًا من مشروع قومي أوسع يسعى إلى تحقيق الوحدة مع ألبانيا الكبرى بينما ينظر إليه الصرب كأرض مقدسة ترتبط بهويتهم الدينية والتاريخية ، كما تعكس التركيبة الاجتماعية للإقليم فسيفساء ثقافية ودينية متعددة تضم أيضاً جماعات من البوشناق والغوراني والأتراك مما أضفى على الإقليم طابعًا متنوعًا لكنه في الوقت ذاته جعله بؤرة للتوتر العرقي والسياسي الذي استقطب تدخلات خارجية متعددة عبر مراحل مختلفة[6] .

مع بداية دخول الجيش العثماني إلى منطقة البلقان في منتصف القرن الرابع عشر عزز العثمانيون وجودهم وأسّسوا دولة في منطقة تراقيا (شمال اليونان) ، وواصلوا توسعهم غربًا باتجاه ألبانيا، تزامن هذا التوسع مع ذروة قوة الصرب مما أدى إلى وقوع مواجهات عدة بين الطرفين على ضفاف نهر ماريتسا بما في ذلك المعركة الشهيرة بين القوات العثمانية بقيادة السلطان مراد الأول والتحالف البلقاني بقيادة الملك الصربي لازار الذي ضم البلغار والصرب والألبان ، انتهت هذه المواجهات في معركة كوسوفو عام 1389م التي أسفرت عن انتصار العثمانيين رغم مقتل السلطان مراد الأول والملك لازار في المعركة ، وشكّلت هذه المعركة نقطة تحول كبيرة أدت إلى انهيار الإمبراطورية الصربية وفقدانها لمعظم أراضيها ، وقد استند الصرب إلى هذه المعركة لتبرير مطالبهم التاريخية في إقليم كوسوفو ، ورغم انتصار العثمانيين في كوسوفو[7] ؛ إلا أن الجيش العثماني أنسحب بقيادة السلطان بايزيد الأول (ابن السلطان مراد الأول) ، للتركيز على قضية الخلافة في العاصمة العثمانية ، وبقي إقليم كوسوفو تحت السيطرة الصربية حتى عام 1455م حين أعاد العثمانيون احتلاله وضمّوا كامل أراضيه إلى الدولة العثمانية ، مما دفع العديد من الصرب والألبان في المنطقة إلى الهجرة نحو الغرب والشمال ، ولم تقتصر سياسة الدولة العثمانية في كوسوفو على استخدام القوة العسكرية ؛ بل لجأت أيضًا إلى الضغوط الاقتصادية والسياسية حيث قامت بتجنيد الشباب الألبان ومنحتهم امتيازات مختلفة ، وأسهمت هذه السياسة في نشوء طبقة إقطاعية ألبانية بارزة في الإقليم ووصل بعض أفرادها إلى مناصب رفيعة داخل الدولة العثمانية[8] .

ومع تزايد الاستقرار في كوسوفو بعد استيلاء العثمانيين عليها شهد الإقليم ارتفاعًا في معدلات الهجرة الألبانية ، وأجرت الإدارة العثمانية تعدادًا سكانيًا في عام 1458م أظهر أن من بين 600 قرية في كوسوفو كانت 80 منها ذات أغلبية ألبانية ، وفي عام 1459م استكمل العثمانيون سيطرتهم على صربيا ما أدى إلى إخضاعها بالكامل للحكم العثماني ، وبدأ إدخال الإسلام إلى كوسوفو من خلال الإقطاعيين الألبان ، وانتشر لاحقًا بين سكان المدن ثم الأرياف وساعدت الإدارة العثمانية في هذا التحول من خلال بناء المساجد والجوامع ما عزز وجودهم في المنطقة وقام العثمانيون بتعيين ولاة يمثلون السلطة المركزية (الباب العالي) لإدارة شؤون البلقان ، وفي عهد السلطان سليم الثاني عام (1566–1574) صدر قرار بإعفاء المسيحيين الذين يعتنقون الإسلام من الضرائب ما شجع جزءًا من السكان الصرب على اعتناق الإسلام وأتاح لبعضهم الوصول إلى مناصب مهمة في المجالات السياسية والعسكرية، ومع ظهور بوادر الضعف في الدولة العثمانية تصاعدت الحركات الصربية المعارضة خاصة في أواخر القرن السادس عشر، وفي عام (1877 ـ 1878) اندلعت الحرب الصربية ـ العثمانية التي انتهت بهزيمة الصرب مما أدى إلى خضوع منطقة وادي لاب للسيطرة العثمانية ودفع العديد من الصرب إلى الهجرة في حين عمدت الإدارة العثمانية إلى توطين أعداد كبيرة من الألبان في قرى كوسوفو[9] .

وبعد هزيمة الدولة العثمانية أمام روسيا عُقد مؤتمر برلين في 13 حزيران 1878 بحضور الدول الكبرى مثل روسيا وبريطانيا وفرنسا والنمسا وإيطاليا ، ونصّت مقررات المؤتمر على استقلال صربيا ورومانيا والجبل الأسود وضم البوسنة والهرسك إلى الإمبراطورية النمساوية ـ المجرية ، وأدركت القوى الكبرى لا سيما روسيا والنمسا حتمية تفكك الدولة العثمانية إلا أن كل قوة كانت تعمل وفق مصالحها ، دعمت روسيا أستقلال شعوب البلقان بسبب الانتماء العرقي السلافي المشترك بين الروس وشعوب البلقان إذ رأت روسيا أن تلك الشعوب قد تنضم إليها بعد استقلالها[10] .

شهدت منطقة البلقان حربين بين عامي 1912 و1913 ، شنتها دول البلقان (صربيا ، اليونان ، بلغاريا ، والجبل الأسود) لإنهاء الوجود العثماني في المنطقة ، أوصبحت كوسوفو مركزاً للحركة القومية الألبانية التي امتدت إلى شمال ألبانيا ، وبعد هزيمة العثمانيين في الحروب البلقانية عُقد مؤتمر لندن عام 1913م بحضور القوى الكبرى (بريطانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، النمسا ، المجر ، روسيا ، ألمانيا) لتقسيم أراضي الدولة العثمانية في البلقان ، ونتج عن المؤتمر إنشاء

دولة ألبانيا المستقلة والمحايدة عام 1913م بينما تم توزيع المناطق الألبانية الأخرى بين اليونان والجبل الأسود ومقدونيا وضم إقليم كوسوفو إلى صربيا عام 1914م[11] .

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914م احتل الجيش النمساوي شمال إقليم كوسوفو ؛ بينما سيطرت بلغاريا على القسم الجنوبي في نهاية عام 1915م ، وخلال تلك المدة منحت النمسا الأقليات المسلمة في كوسوفو والبوسنة حكماً ذاتياً ثقافياً ، ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1918م تلاشت آمال الألبان في كوسوفو بالحصول على الحكم الذاتي بعد أن احتل الجيش الصربي الإقليم ، في مقابل ذلك أنشأت القوى الأوروبية المنتصرة في الحرب مملكة "الصرب والكروات والسلوفينيين" في 1 كانون الأول 1918 والتي أعادت تسميتها إلى مملكة يوغسلافيا عام 1929م ، مثّل ضم كوسوفو تحديًا للحكومة الصربية حيث عُد السكان الألبان المسلمون هذا الضم احتلالًا في حين عده الصرب خطوة لاستعادة "أرض مقدسة" ، ولجأت الحكومة الصربية إلى تشجيع الصرب على الانتقال إلى كوسوفو عارضةً عليهم أراضٍ مجانية في محاولة لتغيير التركيبة السكانية لصالح الأقلية الصربية ، وفي عام 1938م أبرمت يوغسلافيا اتفاقية مع تركيا لترحيل 400 ألف عائلة ألبانية من كوسوفو إلى تركيا مقابل تعويض مالي؛ إلا أن اندلاع الحرب العالمية الثانية حال دون تنفيذ الاتفاقية وإن لم يمنع استمرار سياسة التهجير أدت هذه السياسات التمييزية إلى تصاعد الاحتقان العرقي في الإقليم، وخلال الحرب العالمية الثانية انهارت مملكة يوغسلافيا أمام هجوم دول المحور في نيسان 1941م وتم تقسيم أراضيها بين ألمانيا وإيطاليا وبلغاريا، وضمّت إيطاليا الجزء الأكبر من كوسوفو إلى ألبانيا بينما سيطرت بلغاريا على مناطق أخرى، وأنشأت القوى المحتلة حكومات موالية لها في يوغسلافيا ما أثار حركة تحرر شعبية بقيادة "جوزيف بروز تيتو"* الذي وعد الألبان في كوسوفو بالاستقلال إذا دعموا حركة المقاومة اليوغسلافية[12] .

وبعد تحرير يوغسلافيا من الاحتلال عام 1945م بقي وضع كوسوفو بين ألبانيا ويوغسلافيا معلقًا، ورأى تيتو أن صربيا تمثل نقطة ضعف في يوغسلافيا الجديدة واتخذ قرارًا بضم كوسوفو إلى جمهورية صربيا ضمن إطار يوغسلافيا الاتحادية ؛ لكنه منحها حكمًا ذاتيًا لإضعاف الهيمنة الصربية ، ففي العام 1945م أقر مجلس التحرير الشعبي قرار ضم كوسوفو إلى صربيا ما أثار معارضة مسلحة من بعض الألبان الذين سعوا للانضمام إلى ألبانيا[13] .

ثانياً: بواعث أزمة كوسوفو

تمثل أزمة كوسوفو واحدة من أكثر النزاعات تعقيدًا في منطقة البلقان حيث تداخلت فيها عوامل عرقية ودينية وسياسية وأخرى جيوسياسية عبر قرون من الزمن ، فقد ظل إقليم كوسوفو محورًا للتنافس بين الصرب والألبان منذ القرون الوسطى ؛ ما جعل الأزمة انعكاسًا للصراعات العرقية والدينية الأوسع في المنطقة ، ومنذ معركة كوسوفو عام 1389م التي شكلت نقطة تحول حاسمة في التاريخ الصربي ؛ أصبح الإقليم رمزًا للهوية الوطنية والدينية للصرب في حين ازداد الحضور الألباني في الإقليم خلال الحقبة العثمانية ، وبعد انهيار يوغسلافيا في التسعينيات تحولت كوسوفو إلى بؤرة للصراع العرقي والسياسي بين القوميين الصرب الذين تمسكوا بالإقليم كجزء لا يتجزأ من صربيا؛ والألبان الذين سعوا للانفصال وتحقيق الاستقلال أو الانضمام إلى ألبانيا المجاورة، قادت هذه التوترات إلى اندلاع حرب كوسوفو (1998 ـ 1999) بين القوات الصربية وجيش تحرير كوسوفو (KLA)* ، إذ تصاعد العنف إلى مستوى دفع المجتمع الدولي للتدخل عسكريًا من خلال حلف الناتو ؛ ما أدى إلى انسحاب القوات الصربية وتشكيل إدارة مؤقتة للأمم المتحدة في الإقليم ، وفي عام 2008م أعلنت كوسوفو استقلالها رغم معارضة صربيا وروسيا ، ما أدى إلى استمرار النزاع السياسي حتى اليوم[14] ، وفيما يلي أبرز بواعث أزمة كسوفو :

1. **الباعث العرقي والديموغرافي:** يشكل العامل العرقي والديموغرافي أساس النزاع في كوسوفو ، حيث يُعد الإقليم موطنًا لصراع طويل الأمد بين الألبان الذين يمثلون الأغلبية (حوالي 90%) والصرب الذين يعتبرون أنفسهم السكان الأصليين للإقليم ، ينظر الصرب إلى كوسوفو كجزء مقدس من تاريخهم وتراثهم الديني في حين يرى الألبان أن لهم حقًا تاريخيًا وسياسيًا في الأرض التي يشكلون غالبية سكانها منذ قرون فخلال الفترة العثمانية تزايدت هجرة الألبان إلى كوسوفو ما أدى إلى تحول ديموغرافي ملحوظ وبعد انهيار الإمبراطورية العثمانية تبنت يوغسلافيا سياسات تهدف إلى تعزيز الوجود الصربي في الإقليم عبر تقديم حوافز اقتصادية للصرب للاستيطان في كوسوفو ؛ بينما تعرض الألبان لضغوط سياسية واقتصادية دفعتهُم للهجرة ، تفاقمت التوترات في التسعينيات عندما لجأت صربيا بقيادة سلوبودان ميلوشيفيتش* إلى سياسات قمعية ضد الألبان بما في ذلك التطهير العرقي ما أدى إلى تفجر الحرب في 1998م[15] .

2. **الباعث السياسي والتاريخي:** يرتبط الباعث السياسي والتاريخي بارتباط كوسوفو بالهوية الوطنية الصربية والألبانية ، إذ شكلت معركة كوسوفو عام 1389م رمزاً للمقاومة الصربية ضد الاحتلال العثماني بينما استغل الألبان فترات السيطرة العثمانية لتعزيز وجودهم في الإقليم ، ومع سقوط يوغسلافيا أصبحت كوسوفو نقطة محورية في الصراعات السياسية الداخلية حيث سعى ميلوشيفيتش لاستغلال القضية لتعزيز شعبيته بين القوميين الصرب وعلى الجانب الآخر نشطت الحركات الألبانية المطالبة بالاستقلال خلال مدة انهيار يوغسلافيا أذ تشكل جيش تحرير كوسوفو (KLA) ليخوض حربًا ضد الجيش الصربي في أواخر التسعينيات ما أدى إلى وقوع مواجهات عنيفة أسفرت عن تدخل حلف الناتو[16] .
3. **الباعث الدولي والجيوسياسي:** كان للأزمة في كوسوفو أبعاد دولية وجيوسياسية حيث انخرطت القوى الكبرى بشكل مباشر في النزاع ، إذ كانت يوغسلافيا خلال الحرب الباردة تُدار كدولة غير منحازة ما أكسبها دعمًا متوازنًا من الغرب والشرق ؛ لكن مع تصاعد النزاعات العرقية في التسعينيات أصبحت القوى الغربية لا سيما الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي داعمة لاستقلال كوسوفو في حين دعمت روسيا موقف صربيا باعتبارها حليفًا تاريخيًا وشريكًا استراتيجيًا في منطقة البلقان ، وبالتالي تصاعدت التوترات الجيوسياسية مع تدخل الناتو عام 1999م حيث شن حملة عسكرية ضد صربيا ما أدى إلى انسحاب القوات الصربية من كوسوفو، وفي العام 2008م أدى إعلان الاستقلال إلى تعميق الانقسام الدولي حيث رفضت روسيا وصربيا الاعتراف بكوسوفو كدولة مستقلة بينما اعترفت به الولايات المتحدة ومعظم دول الاتحاد الأوروبي[17] .
4. **الباعث الاقتصادي والاجتماعي:** كان للعوامل الاقتصادية والاجتماعية دوراً بارزاً في إذكاء أزمة كوسوفو ، فخلال مدة يوغسلافيا الاشتراكية كان كوسوفو واحدًا من أفقر أقاليم الاتحاد اليوغسلافي ، إذ عانت المنطقة من معدلات بطالة مرتفعة وضعف البنية التحتية ونقص الاستثمار وبالمقارنة مع باقي أجزاء يوغسلافيا كان نصيب الفرد من الناتج المحلي في كوسوفو أقل بشكل ملحوظ ما خلق فجوة اقتصادية عميقة بين كوسوفو وصربيا ؛ أسهم هذا التفاوت في تعزيز الإحساس بالتهميش لدى الألبان الذين شعروا بأن الحكومة الصربية تستغل موارد الإقليم دون إعادة استثمارها فيه[18] ، كما

أدى ضعف التنمية الاقتصادية إلى موجات هجرة واسعة حيث اضطر العديد من الألبان إلى البحث عن فرص عمل في الخارج أو في أجزاء أخرى من يوغسلافيا ، ومع تزايد الاستياء الاقتصادي بدأ السكان الألبان في المطالبة بمزيد من الحكم الذاتي معتبرين أن الانفصال أو الحصول على مزيد من الاستقلالية يمكن أن يؤدي إلى تحسين أوضاعهم الاقتصادية ، وفي الوقت نفسه استخدمت الحكومة الصربية الأوضاع الاقتصادية كوسيلة ضغط متبعة سياسات تهدف إلى حرمان كوسوفو من الموارد بهدف إخضاع المطالب القومية الألبانية[19] .

5. **الباعث الديني والثقافي:** أدت العوامل الدينية والثقافية دورًا كبيرًا في تشكيل هوية الأزمة في كوسوفو ، إذ يمثل الصرب المسيحيون الأرثوذكس والألبان المسلمون مجموعتين دينيتين متمايزتين ما أسهم في تعميق الانقسام بينهما ، وتعد الكنيسة الأرثوذكسية الصربية كوسوفو جزءًا من تراثها الديني المقدس حيث يقع في الإقليم العديد من الأديرة والمواقع الدينية التي تمثل رموزًا وطنية ودينية للصرب وفي مقابل ذلك شهد الإقليم تزايد الهوية الإسلامية للألبان خلال الحكم العثماني ، ما جعلهم أكثر ارتباطًا بتركيا والدول الإسلامية الأخرى مقابل النفوذ الصربي الأرثوذكسي ، وعلى الرغم من أن هذا البعد لم يكن المحرك الأساس للأزمة ؛ إلا أنه أضاف بُعداً ثقافياً أسهم في تغذية النزعة القومية لدى الطرفين إذ تم توظيف الرموز الدينية لتعزيز الهوية الوطنية والمطالبة بالسيادة على الإقليم[20] .

6. **الباعث القانوني والدستوري:** برزت أزمة كوسوفو أيضًا نتيجة التعقيدات القانونية والدستورية التي نشأت خلال مراحل تطور يوغسلافيا ، فخلال فترة حكم جوزيف بروز تيتو حصل إقليم كوسوفو على حكم ذاتي داخل جمهورية صربيا في إطار الاتحاد اليوغسلافي وهو ما منح الألبان نفوذًا سياسيًا وإداريًا واسعًا في إدارة شؤون الإقليم ؛ لكن في عام 1989م قاد الرئيس الصربي سلوبودان ميلوشيفيتش حملة لإلغاء الحكم الذاتي لكوسوفو ما أدى إلى فقدان الإقليم للعديد من حقوقه الدستورية وأثار موجة غضب واسعة بين الألبان ، ما دفع إلى تعزيز النزعة القومية الألبانية[21] ، إذ بدأ السكان في تنظيم احتجاجات سلمية ثم لجأوا لاحقًا إلى المقاومة المسلحة من خلال جيش تحرير كوسوفو (KLA) ، واعتبر إلغاء الحكم الذاتي خطوة قانونية لتقويض الهوية السياسية لكوسوفو وهو ما أسهم بشكل مباشر في اندلاع الحرب بين الجانبين ،

فقد رفض الألبان قبول هذه الإجراءات وعدوها بمثابة "احتلال داخلي" من قبل صربيا[22] .

7. **الباعث الجغرافي والأستراتيجي:** تتمتع كوسوفو بموقع جغرافي استراتيجي في منطقة البلقان ، حيث تشكل نقطة اتصال بين جنوب شرق أوروبا والبحر الأدرياتيكي ، وجعل هذا الموقع الإقليم محور اهتمام القوى الإقليمية والدولية سيما خلال فترات الصراع في البلقان ولعبت القوى الكبرى دورًا في إدارة النزاع[23] حيث كانت صربيا تسعى للحفاظ على السيطرة على كوسوفو لأسباب استراتيجية في حين اعتبرت الدول الغربية استقلال الإقليم جزءًا من جهودها لتقليص النفوذ الروسي في البلقان وكان التدخل العسكري لحلف الناتو عام 1999م جزءًا من هذه الحسابات الجيوسياسية حيث سعى الحلف إلى فرض الاستقرار في المنطقة ومنع امتداد النفوذ الصربي والروسي في جنوب شرق أوروبا[24] .

ثالثاً: الأطراف الدولية للصراع في كوسوفو

1. دور الولايات المتحدة الامريكية

شكل التدخل الأمريكي في أزمة كوسوفو اختبارًا استراتيجيًا لتوجهات الولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة ، وقد اتسم هذا التدخل بكونه متعدد الأبعاد حيث لم يكن الهدف مقتصرًا على حل أزمة إقليمية فحسب ؛ بل كان جزءًا من سياسة شاملة تهدف إلى إعادة تشكيل النظام الدولي وترسيخ الهيمنة الأمريكية في المناطق الاستراتيجية[25] ، وبرزت أزمة كوسوفو كفرصة للولايات المتحدة لاختبار رد الفعل الروسي تجاه الأزمات الواقعة على تخومها في وقت كانت فيه روسيا تمر بمرحلة ضعف بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، واستغلت الولايات المتحدة الامريكية هذه الأزمة كرسالة واضحة للدول الكبرى مفادها أن الولايات المتحدة قادرة على التدخل العسكري وتجاوز القرارات الأممية متى اقتضت مصالحها ذلك ؛ ما يعكس رؤية استراتيجية لتقويض أدوار المنظمات الدولية التقليدية مثل الأمم المتحدة وتعزيز دور التحالفات الغربية بقيادة الناتو كأداة لفرض النظام العالمي الجديد[26] .

ومنذ بداية الأزمة بلورت الولايات المتحدة رؤيتها بشأن كيفية التعاطي مع الأوضاع في منطقة البلقان معتمدة على تحقيق جملة من الأهداف تتجاوز البعد الإنساني المتعلق بحماية حقوق الألبان في كوسوفو، وفيما يلي ابرز دوافع الولايات المتحدة الامريكية للتدخل في الازمة :

أ. **تعزيز الأمن الأوروبي تحت المظلة الأمريكية:** تستند السياسة الأمريكية إلى رؤية مفادها أن أمن أوروبا لا يمكن فصله عن الأمن القومي الأمريكي ، وقد جاءت أزمة كوسوفو لتؤكد هذا الادراك إذ اعتبرت الإدارة الأمريكية أن عدم التدخل سيترك المجال مفتوحًا أمام القوى الإقليمية مثل (روسيا) لملئ الفراغ الاستراتيجي في منطقة البلقان مما قد يشكل تهديدًا مباشرًا لحلف شمال الأطلسي (الناتو) وللنفوذ الأمريكي في القارة الأوروبية وكانت الولايات المتحدة تنظر إلى الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية ناشئة ولكنها عاجزة عن حماية أمنها دون الاعتماد على الدعم العسكري والسياسي الأمريكي ، وعلى الرغم من التقدم الذي حققته الوحدة الأوروبية رأت واشنطن أن أوروبا لا تزال تفتقر إلى القدرات العسكرية اللازمة لحل النزاعات الإقليمية، وهكذا عملت الولايات المتحدة على إبراز أهمية دورها كحامية للأمن الأوروبي وضمان استمرار الاعتماد الأوروبي على القيادة الأمريكية في المسائل الأمنية والدفاعية، تجلى هذا الأمر في الطريقة التي قادت بها الولايات المتحدة عمليات الناتو العسكرية في كوسوفو مؤكدة أن أمن القارة يظل مرتبطًا بشكل وثيق بقدرتها على التدخل السريع وحسم النزاعات عند الضرورة[27] .

ب. **منع روسيا من إعادة بناء نفوذها:** أدركت الولايات المتحدة أن منطقة البلقان بما في ذلك كوسوفو تمثل حلقة ضعف جيوسياسية يمكن أن تستغلها روسيا لإعادة بسط نفوذها ، فقد كان انهيار الاتحاد السوفيتي في التسعينيات فرصة سانحة للولايات المتحدة لتوسيع نفوذها في أوروبا الشرقية، حيث قامت بتوسيع عضوية الناتو لتشمل دولًا مثل بولندا والتشيك والمجر، ورأت واشنطن في أزمة كوسوفو فرصة لمواصلة هذا التوسع ودفعت نحو تعزيز دور الناتو ليشمل دول البلقان ما جعل الولايات المتحدة أقرب إلى الحدود الروسية، وكان هذا جزءًا من استراتيجية "الاحتواء الجديد" التي هدفت إلى محاصرة النفوذ الروسي ومنع عودة روسيا كقوة مؤثرة على الساحة الدولية، أثار هذا النهج قلق روسيا الاتحادية التي رأت أن توسع الناتو باتجاه البلقان والحدود الروسية يهدد أمنها القومي ويعيد أجواء الحرب الباردة بشكل غير مباشر، وعلى الرغم من اعتراض روسيا على التدخل الأمريكي في كوسوفو؛ فإن ضعف الموقف الروسي آنذاك لم يكن كافيًا لمنع الناتو من تنفيذ عملياته العسكرية[28] .

ج. **أستثمار الورقة العرقية وحقوق الإنسان:** برزت أزمة كوسوفو كفرصة لتوظيف قضايا حقوق الإنسان والأقليات كأداة سياسية لتعزيز التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، إذ استخدمت واشنطن الأزمة لتبرير تدخلها دون الحاجة إلى تفويض من الأمم المتحدة ؛ ما يعكس تحولًا في السياسة الأمريكية نحو اعتماد مبدأ "التدخل الإنساني" كذريعة للتدخل العسكري في الدول ذات السيادة ، وساعد هذا النهج على تقويض مفهوم السيادة الوطنية التقليدية ما أتاح للولايات المتحدة التدخل في مناطق الصراع بحجة الدفاع عن الأقليات أو حماية الديمقراطية، ولم يكن الهدف الحقيقي حماية الألبان فقط بل كان جزءًا من استراتيجية أوسع تسعى لفرض النفوذ الأمريكي على مناطق التوتر ومنع القوى الأخرى من استغلال هذه الأزمات لصالحها[29] ، وتمثلت إحدى النتائج الرئيسية لهذا النهج في دعم الانفصاليين الألبان داخل كوسوفو وهو ما أدى إلى تصعيد الصراع وخلق حالة من عدم الاستقرار الدائم في المنطقة، وقد أظهرت الأحداث اللاحقة أن التدخل الأمريكي لم يكن يستند فقط إلى اعتبارات إنسانية؛ بل كان مدفوعًا باعتبارات استراتيجية تتعلق بإعادة رسم الخريطة السياسية للبلقان بما يخدم المصالح الأمريكية[30] .

د. **دافع أستراتيجي تحت غطاء إنساني:** منذ العام 1990م دخلت أزمة كوسوفو في صلب النقاشات داخل الكونغرس الأمريكي حيث أظهرت الولايات المتحدة اهتمامًا مبكرًا بالأزمة، وفي مؤتمر واشنطن عام 1992م دفعت واشنطن إلى تضمين بند ينص على ضرورة تعزيز الوجود الدولي في الإقليم مع التأكيد على حماية حقوق الإنسان دون تأييد مطالب الاستقلال الكاملة، غير أن التدخل العسكري بدا أنه يخدم أهدافًا أوسع من حماية الألبان، فقد جاء متزامنًا مع بحث واشنطن عن ذرائع للتدخل في البلقان بعد حرب البوسنة والهرسك بهدف تعزيز حضورها الإقليمي، وأسهم الدعم الأمريكي للحركات الانفصالية في كوسوفو بما في ذلك جيش تحرير كوسوفو (KLA) في تصعيد الصراع ما أدى إلى مواجهة عسكرية مباشرة مع يوغسلافيا الاتحادية بقيادة سلوبودان ميلوشيفيتش[31] .

يتضح من خلال ما تقدم أن الولايات المتحدة الامريكية استغلت أزمة كوسوفو كفرصة استراتيجية لتحقيق أهداف متعددة تتعلق بتوسيع نفوذها الجيوسياسي وإعادة تشكيل النظام الدولي لصالحها في فترة ما بعد الحرب الباردة، مثّل تفكيك يوغسلافيا الاتحادية هدفًا رئيسيًا حيث دعمت

الحركات الانفصالية لاسيما جيش تحرير كوسوفو (KLA) ، ما أدى إلى زعزعة الاستقرار الداخلي ليوغسلافيا وإضعافها تمهيدًا لانفصال اقليم كوسوفو واستقلاله لاحقًا، ولم يكن الدعم الأمريكي مقتصرًا على الجوانب العسكرية فحسب؛ بل شمل الضغوط الدبلوماسية والاعتراف بالمطالب الألبانية ما أسهم في تمهيد الطريق لإعلان استقلال الإقليم في عام 2008، وفي موازاة ذلك سعت الولايات المتحدة إلى ترسيخ وجودها العسكري في البلقان عبر إنشاء قواعد استراتيجية مثل قاعدة بوندستيل في كوسوفو ما عزز نفوذها العسكري ومكّنها من مراقبة الحدود الروسية ومنع عودة موسكو إلى المنطقة كلاعب مؤثر، ولعبت كوسوفو دورًا مهمًا في سياسة الاحتواء الأمريكية لروسيا إذ أسهم التدخل العسكري في توسيع نطاق الناتو في أوروبا الشرقية والبلقان ما أدى إلى تطويق روسيا وإغلاق المجال أمام توسعها الجيوسياسي، كما استخدمت واشنطن الأزمة لتقويض مشروع الوحدة الأوروبية من خلال تأجيج النزاعات العرقية والانفصالية ما أدى إلى إضعاف استقرار أوروبا وإبطاء تقدمها نحو التكامل السياسي والاقتصادي ، وبذلك مثّل التدخل الأمريكي في كوسوفو أنموذجاً واضحاً لاستغلال النزاعات المحلية لتحقيق أهداف استراتيجية كبرى إذ لم يكن الهدف حماية حقوق الإنسان فحسب بل كان جزءًا من مشروع شامل لإعادة صياغة النظام الأمني الأوروبي بما يضمن استمرار الهيمنة الأمريكية على القارة ومنع روسيا من استعادة نفوذها[32] .

2. الدور الأوروبي

لطالما كانت منطقة البلقان تُشكل إحدى النقاط الساخنة في القارة الأوروبية ، حيث تمتزج التعددية العرقية والدينية بتشابكات تاريخية معقدة ، مما جعلها محورًا للصراعات والتنافس الإقليمي والدولي ، ومع انهيار الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينيات وتفكك يوغسلافيا أصبحت هذه المنطقة بؤرة لتوترات متزايدة مما دفع القوى الأوروبية إلى الانخراط بشكل مكثف في محاولات إدارة تلك الأزمات بهدف منع انتشار الصراع إلى بقية القارة[33] ، إذ تعاملت الدول الأوروبية مع أزمة كوسوفو بحذر شديد منذ بدايتها ، إذ أدركت أن أي تدخل غير محسوب قد يؤدي إلى تداعيات خطيرة على الأمن الأوروبي، تمثلت الأولوية الأوروبية في احتواء النزاع والحفاظ على وحدة أراضي يوغسلافيا الاتحادية؛ خشية أن يؤدي استقلال كوسوفو إلى تصاعد الحركات الانفصالية في مناطق أخرى، ليس فقط في البلقان ولكن أيضًا في الدول الأوروبية التي تواجه تحديات عرقية داخلية[34] .

فقد كانت إسبانيا تتابع الوضع عن كثب بسبب التوترات مع إقليم كتالونيا والباسك ؛ في حين خشيت بريطانيا من أن يؤدي دعم الانفصاليين الألبان إلى تعزيز مطالب الاستقلال في أيرلندا الشمالية، ومن هذا المنطلق تشكلت قناعة لدى العديد من الدول الأوروبية بأن الاعتراف باستقلال كوسوفو قد يكون سابقة خطيرة تُغذي النزعات الانفصالية داخل القارة[35] .

ورأت كل من ألمانيا وفرنسا أن بقاء يوغسلافيا كدولة موحدة يمثل عقبة أمام تعزيز النفوذ الأوروبي في شرق ووسط أوروبا، وكانت يوغسلافيا تحت قيادة ميلوشيفيتش تعد آخر معاقل الأنظمة الاشتراكية في المنطقة؛ ما جعلها حليفًا محتملاً لروسيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لذلك سعت الدول الأوروبية إلى تقويض نفوذ بلغراد من خلال دعم الحركات الانفصالية ؛ إلا أن فرنسا اتبعت نهجًا أكثر حذرًا بسبب علاقتها التاريخية مع صربيا، ومع تصاعد القتال في كوسوفو وتزايد التقارير حول عمليات التطهير العرقي التي استهدفت الألبان ، وجدت الدول الأوروبية نفسها مضطرة للتحرك تحت مظلة "التدخل الإنساني" ، وفي ظل عجز مجلس الأمن الدولي عن اتخاذ قرارات حاسمة بسبب الموقف الروسي المساند لصربيا لجأت أوروبا إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) كوسيلة للتدخل عسكريًا متجاوزة الأمم المتحدة ، وتم تصوير هذا التدخل على أنه ضروري لحماية المدنيين ومنع وقوع إبادة جماعية ؛ إلا أن التدخل الأوروبي كان مدفوعًا أيضًا بمصالح جيوسياسية تهدف إلى تقليص النفوذ الروسي في البلقان وتعزيز مكانة الناتو كأداة رئيسية لإدارة الأمن الأوروبي[36] .

وتميز الموقف الفرنسي تجاه أزمة كوسوفو بالتردد حيث وجدت باريس نفسها عالقة بين مبادئ الدفاع عن حقوق الإنسان وعلاقتها التاريخية العميقة مع صربيا ، ولطالما اعتُبرت صربيا شريكًا استراتيجياً لفرنسا في منطقة البلقان ؛ إلا أن الجرائم والانتهاكات التي ارتكبها النظام الصربي ضد الألبان في كوسوفو وضعت الحكومة الفرنسية في موقف محرج ، وبذلك حرصت فرنسا على تأدية دور الوسيط داعية إلى منح كوسوفو حكمًا ذاتيًا واسعًا ضمن إطار جمهورية صربيا لكنها رفضت بشكل واضح دعم الاستقلال الكامل للإقليم ، وجاء هذا التوجه من قناعة بأن استقلال كوسوفو قد يؤدي إلى إشعال فتيل النزاعات في بقية أجزاء البلقان ، وخلق سابقة قانونية خطيرة في العلاقات الدولية[37] .

ومع إعادة توحيد المانيا في العام 1990م برزت كقوة سياسية واقتصادية محورية في أوروبا وبدأت في إعادة تشكيل دورها الخارجي بما يعكس نفوذها المتنامي ، ورأت ألمانيا في تفكيك يوغسلافيا فرصة لتعزيز نفوذها في منطقة البلقان مما يتيح لها بسط نفوذها السياسي

والاقتصادي من بحر البلطيق شمالًا إلى البحر الأبيض المتوسط جنوبًا ، وجاءت مشاركة ألمانيا في العمليات العسكرية للناتو ضد يوغسلافيا عام 1998م كخطوة تاريخية إذ كسرت برلين الحظر الدستوري المفروض على التدخل العسكري الخارجي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، من خلال إرسال 500 جندي و14 طائرة للمشاركة في القصف الجوي وأكدت ألمانيا على عزمها لعب دور قيادي في صياغة النظام الأمني الأوروبي الجديد[38] .

وعلى عكس فرنسا وألمانيا تبنت بريطانيا موقفاً أكثر انسجاماً مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بأزمة كوسوفو، إذ رأت بريطانيا أن التدخل العسكري هو السبيل الأمثل لحسم النزاع ومنع ميلوشيفيتش من تعزيز سلطته، كما سعت بريطانيا إلى دعم الاستراتيجية الأمريكية التي هدفت إلى توسيع نطاق الناتو ليشمل دول أوروبا الشرقية ما يعزز الهيمنة الغربية على المنطقة ويحد من أي نفوذ روسي محتمل، وخلال العمليات العسكرية لعبت بريطانيا دورًا فاعلًا في الغارات الجوية التي استهدفت البنية التحتية الصربية معتبرة أن الهدف الأساسي هو إجبار بلغراد على القبول بشروط التسوية الأوروبية ـ الأمريكية[39] .

ورغم التنسيق العسكري بين الولايات المتحدة وألمانيا في إطار الناتو ؛ إلا أن كواليس التدخل في كوسوفو شهدت تنافسًا حادًا بين البلدين ، إذ سعت ألمانيا إلى تعزيز دورها كقوة إقليمية في البلقان وهو ما وضعها في مواجهة غير مباشرة مع واشنطن التي اعتبرت البلقان مجالًا استراتيجيًا لمصالحها ، وعملت ألمانيا على دعم جيش تحرير كوسوفو (KLA) بشكل غير معلن في محاولة لإضعاف النفوذ الأمريكي المتزايد في المنطقة ، وفي المقابل حرصت الولايات المتحدة على الاحتفاظ بالسيطرة الكاملة على العمليات العسكرية والسياسية ما أدى إلى ظهور تباينات واضحة في الرؤية الاستراتيجية بين البلدين[40] .

ومن خلال ما تقدم نجد بإن ازمة كوسوفو عكست مدى تعقيد المصالح الأوروبية في منطقة البلقان حيث تقاطعت الرؤى الاستراتيجية لكل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا في مشهد يبرز هشاشة التوافق الأوروبي بشأن القضايا الأمنية الكبرى ، وبالرغم من نجاح التدخل العسكري في إنهاء النزاع إلا أن التداعيات السياسية والجيوسياسية لا تزال قائمة حتى اليوم ؛ ما يجعل من كوسوفو أنموذجاً يُدرّس لفهم ديناميكيات العلاقات الدولية في أوروبا ما بعد الحرب الباردة .

3. الدور الروسي

تعد منطقة البلقان جزءاً من المجال الحيوي الروسي وتمثل امتدادًا جيوسياسياً يعكس مصالح روسيا في أوروبا الشرقية والجنوبية ، إذ تعود الروابط بين روسيا ودول البلقان إلى عوامل

تاريخية ودينية وثقافية، وتشترك روسيا مع دول سلافية مثل صربيا والجبل الأسود في الانتماء الأرثوذكسي مما جعل موسكو تنظر إلى هذه الدول كحلفاء طبيعيين في مواجهة التوسع الغربي ، فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991م دخلت روسيا فترة من التراجع الداخلي والانشغال بالأزمات الاقتصادية والسياسية ؛ ما أدى إلى تراجع نفوذها على المسرح الدولي ، لكن رغم هذا التراجع ؛ ظلت موسكو تنظر إلى البلقان كمنطقة ذات أهمية استراتيجية يجب الدفاع عنها سيما مع سعي الغرب إلى توسيع حلف شمال الأطلسي (الناتو) نحو شرق أوروبا[41] .

وفي أعقاب أنهيار الاتحاد السوفيتي واجهت روسيا أزمات اقتصادية عميقة ترافقت مع تفكك مؤسسات الدولة مما جعل سياساتها الخارجية تركز بشكل أساس على حل مشاكلها الداخلية ، وقادت هذه التحديات إلى إضعاف قدرتها على التأثير في النزاعات الإقليمية بما في ذلك أزمات البلقان ، وبالرغم من ذلك لم تكن موسكو غائبة تمامًا عن المشهد ، فعلى الرغم من ضعف موقفها العسكري والدبلوماسي حاولت روسيا استخدام أدوات الضغط السياسي والدبلوماسي للحفاظ على مصالحها في المنطقة لاسيما من خلال دعم صربيا كحليف تاريخي وشريك استراتيجي[42] .

عُد تفكك يوغسلافيا واحدًا من أهم التحديات التي واجهت روسيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فقد مثل انهيار يوغسلافيا تهديدًا لمصالح موسكو في البلقان حيث أصبح الصرب (الحلفاء التقليديون لروسيا) في موقف دفاعي أمام ضغوط الغرب لدعم الحركات الانفصالية في كرواتيا والبوسنة وكوسوفو ، ورأت روسيا في هذا التفكك جزءًا من استراتيجية غربية أوسع تهدف إلى تهميش النفوذ الروسي في أوروبا الشرقية ، لاسيما مع دعم الولايات المتحدة وحلفائها للانفصاليين في دول يوغسلافيا السابقة ، ومع اندلاع أزمة كوسوفو وتصاعد التوتر بين الصرب والألبان اتخذت روسيا موقفًا حازمًا ضد التدخل الغربي في المنطقة ، ورأت موسكو أن محاولات الغرب لدعم استقلال كوسوفو تهدف إلى تقويض صربيا وبالتالي إضعاف النفوذ الروسي في البلقان[43] .

وعندما بدأ الناتو التخطيط للتدخل العسكري في يوغسلافيا بحجة حماية الألبان من عمليات التطهير العرقي اعتبرت روسيا هذه الخطوة تحديًا مباشرًا لمصالحها الإقليمية ، وأكدت موسكو مرارًا أن أي تدخل عسكري يجب أن يتم بتفويض من مجلس الأمن الدولي حيث تمتلك روسيا حق النقض (الفيتو) كأحد الأعضاء الدائمين ، ففي 24 أذار 1999 بدأ حلف الناتو عملياته العسكرية ضد يوغسلافيا دون الحصول على تفويض من مجلس الأمن الدولي ، واعتبرت

روسيا هذا التحرك انتهاكًا للقانون الدولي وتقويضًا لدور الأمم المتحدة ما دفع موسكو إلى اتخاذ موقف أكثر صرامة ، وجاء رد الفعل الروسي عدة إجراءات منها[44] :

- التهديد باستئناف تصدير الأسلحة إلى يوغسلافيا بهدف دعم الجيش الصربي في مواجهة قوات الناتو .
- التلويح بإمكانية نشر رؤوس نووية في روسيا البيضاء (بيلاروسيا) وهو ما عُد بمثابة رسالة تحذير إلى الغرب بشأن جدية موسكو في الدفاع عن مصالحها .
- محاولات دبلوماسية مكثفة لعقد جلسات طارئة في مجلس الأمن الدولي بهدف وقف العمليات العسكرية ؛ إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل نتيجة الرفض الأمريكي والأوروبي[45] .

وعلى الرغم من التصعيد الدبلوماسي الروسي كانت موسكو تعاني من قيود اقتصادية كبيرة حدّت من قدرتها على اتخاذ خطوات عسكرية مباشرة ، ففي أواخر التسعينيات كانت روسيا تعتمد بشكل كبير على المساعدات الدولية والقروض من صندوق النقد الدولي .

لعبت الولايات المتحدة دورًا حاسمًا في التأثير على موسكو عبر التهديد بقطع هذه المساعدات إذا استمرت روسيا في معارضة التدخل العسكري، وقد انعكس هذا الضغط في تصريحات وزير الدفاع الأمريكي وليم كوهين* الذي حذر موسكو من "الانعزال الدولي" إذا استمرت في الوقوف إلى جانب يوغسلافيا، وعكست أزمة كوسوفو مدى تراجع النفوذ الروسي في مدة ما بعد الحرب الباردة لكنها في الوقت نفسه كانت نقطة تحول دفعت موسكو إلى إعادة تقييم سياستها الخارجية، وأدرك الكرملين أن التساهل مع التوسع الغربي في البلقان قد يؤدي إلى مزيد من التهميش وهو ما دفع روسيا إلى تبني مواقف أكثر تشددًا في أزمات لاحقة مثل الأزمة الجورجية عام 2008م وضم شبه جزيرة القرم عام 2014م[46] .

4. دور الأمم المتحدة للمدة 1998 ـ 2005 (الجمعية العامة ، مجلس الأمن)

شكلت أزمة كوسوفو اختبارًا معقدًا لقدرة المنظومة الدولية على التعامل مع النزاعات الداخلية التي تهدد الأمن الإقليمي ، بدأت بوادر التدخل الدولي في الأزمة عندما قرر مجلس الأمن الدولي دعم جهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) في عام 1993م ، عقب تصاعد التوترات بين الحكومة اليوغسلافية والألبان في كوسوفو ، وقد أسهم هذا الدعم في تعزيز شرعية المنظمة كطرف أساس في مراقبة الأوضاع وتهدئة النزاع ، ففي آب 1993 أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 855 الذي اعتمد بالكامل التقرير المقدم من منظمة الأمن والتعاون في

أوروبا حول الأوضاع في كوسوفو، تلا ذلك القرار رقم 1160 في 31 أذار 1998 والذي أيد جهود المنظمة ومجموعة الاتصال الدولية للتوصل إلى تسوية سلمية ، ودعا القرار إلى بدء العمل وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة مطالبًا يوغسلافيا باتخاذ خطوات جادة نحو حل سلمي من خلال الحوار والتفاوض ، في حين أكد القرار 1160 على أهمية منح كوسوفو درجة أكبر من الحكم الذاتي والإدارة الذاتية ؛ إلا أنه لم يصل إلى حد تأييد الاستقلال الكامل ، ومع تصاعد أعمال العنف بين الجيش اليوغسلافي وجيش تحرير كوسوفو (KLA) فرض مجلس الأمن حظرًا عسكريًا على يوغسلافيا وكوسوفو ، شمل وقف بيع الأسلحة والمعدات[47] .

أولى مجلس الأمن الدولي اهتمامًا بالغًا بقضية كوسوفو ، نظرًا لحساسية الوضع في منطقة البلقان التي تتميز بتعدد الأقليات والاضطرابات العرقية مع تصاعد التوترات بين القوات الصربية وألبان كوسوفو أدرك المجتمع الدولي خطورة انفجار النزاع وتأثيره المحتمل على استقرار المنطقة الأوروبية ككل ، ورغم هذه المخاوف واجهت جهود مجلس الأمن عوائقاً دبلوماسية كبيرة ، كان أبرزها معارضة روسيا والصين لأي تدخل دولي مباشر ، انطلاقًا من عقيدة السيادة الوطنية رأت موسكو وبكين أن ما يجري في كوسوفو هو "حرب أهلية" ضمن حدود يوغسلافيا وبالتالي يجب التعامل معها كقضية داخلية لا تستدعي تدخلاً دوليًا إلا إذا بلغت حد تهديد الأمن والسلم الدوليين ، كانت هذه العقيدة انعكاسًا لرغبة الدولتين في الحفاظ على مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو مبدأ راسخ في السياسة الخارجية لكل منهما ويرتبط بتجارب تاريخية من التدخلات الأجنبية التي أعتبرتها موسكو وبكين محاولات لزعزعة أستقرارهما ، ومع تصاعد الأزمة وظهور دلائل على وقوع جرائم حرب وعمليات تطهير عرقي ، بدأ موقف المجتمع الدولي بالتحول ، حيث زاد الضغط على مجلس الأمن لاتخاذ خطوات أكثر فاعلية لحل الأزمة[48] .

وشهدت الأزمة في كوسوفو تحولات تدريجية من أعتراف المجتمع الدولي بالطبيعة الداخلية للنزاع إلى التعامل معه كقضية دولية تتطلب تدخلًا مباشرًا ، وبرزت خلال هذه الفترة شخصيات سياسية من الألبان مثل إبراهيم روغوفا كرموز للمقاومة السلمية ؛ بينما قاد جيش تحرير كوسوفو (KLA) المقاومة المسلحة ضد القوات الصربية ، أسهم هذا التطور في تغيير نظرة القوى الكبرى للأزمة أذ أصبح من الضروري إشراك قادة الألبان في المحادثات الدبلوماسية وتمثل هذا الاعتراف بوضوح في مفاوضات رامبوييه التي عقدت في شباط 1999 ، حيث جلست الأطراف المتصارعة على طاولة المفاوضات برعاية القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا ، وقد شكلت

هذه المفاوضات خطوة مهمة نحو تدويل الأزمة ومحاولة التوصل إلى حل سلمي ، ومع ذلك فإن رفض الجانب اليوغسلافي بقيادة سلوبودان ميلوشيفيتش تقديم تنازلات جوهرية أدى إلى أستمرار المواجهات وتصاعد أعمال العنف ما عزز من قناعة المجتمع الدولي بضرورة اتخاذ إجراءات أكثر حزماً لوقف نزيف الدم في كوسوفو[49] .

ومع تفاقم الأزمة وتدهور الوضع الإنساني أتخذ مجلس الأمن الدولي خطوات متزايدة لتدويل النزاع من خلال إصدار سلسلة من القرارات التي شكلت إطارًا قانونيًا للتدخل لاحقًا[50] (كما مبين في جدول رقم (3)) ، نبينها بالتفصيل فيما يلي :

1. القرار 1160 ـ 31 أذار 1998 : صدر القرار 1160 كأول استجابة دولية مباشرة للأحداث المتصاعدة في كوسوفو ، أدان القرار أعمال العنف التي ارتكبتها القوات الصربية ضد الألبان، وكذلك العمليات المسلحة التي قام بها جيش تحرير كوسوفو (KLA) ، فرض مجلس الأمن حظرًا على تصدير الأسلحة إلى يوغسلافيا وكوسوفو في محاولة للحد من تصاعد النزاع المسلح ، وشدد القرار على أهمية التوصل إلى حل سياسي وسلمي من خلال المفاوضات ، داعيًا إلى منح كوسوفو حكمًا ذاتيًا موسعًا ضمن إطار وحدة يوغسلافيا الإقليمية، مع الحفاظ على سيادتها[51] .
2. القرار 1199 ـ 23 أيلول 1998 : مع تفاقم الأوضاع الإنسانية في كوسوفو وتصاعد أعداد اللاجئين ، جاء القرار 1199 ليؤكد خطورة الوضع باعتباره تهديدًا مباشرًا للسلم والأمن الدوليين ، دعا القرار إلى وقف فوري للأعمال العدائية والعمليات العسكرية جميعها من قِبل القوات الصربية وجيش تحرير كوسوفو ، كما فرض حظرًا إضافيًا على توريد الأسلحة ، مشددًا على ضرورة السماح للمنظمات الإنسانية بالوصول دون قيود إلى المناطق المتضررة لضمان تقديم المساعدات وعودة اللاجئين ، أكد القرار أهمية التحرك السريع لتجنب كارثة إنسانية ، مع تحذير الأطراف من أن استمرار العنف سيستدعي اتخاذ خطوات إضافية[52] .
3. القرار 1203 ـ 24 تشرين الأول 1998 : جاء القرار 1203 ليعزز جهود المجتمع الدولي في التعامل مع الأزمة المتفاقمة ، حيث أيّد الاتفاق الموقع بين حلف شمال الأطلسي (الناتو) ويوغسلافيا بشأن مراقبة الوضع في كوسوفو ، نص القرار على ضرورة تنفيذ الاتفاقيات التي تتيح لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) مراقبة وقف إطلاق النار، ومنحها سلطات أوسع لضمان حماية بعثاتها ، كما أشار القرار

إلى احتمالية استخدام القوة العسكرية لحماية المدنيين ومنع انهيار الاستقرار في المنطقة ، وهو ما مثّل مؤشرًا واضحًا على جدية المجتمع الدولي في التدخل إذا لزم الأمر[53] .

4. القرار 1244 ـ 10 حزيران 1999 : بعد انتهاء العمليات العسكرية لحلف شمال الأطلسي ضد يوغسلافيا ، أصدر مجلس الأمن القرار 1244 الذي شكل أساسًا للمرحلة الانتقالية في كوسوفو، نص القرار على انسحاب القوات الصربية والشرطة اليوغسلافية من الإقليم، إلى جانب نشر قوات دولية لحفظ السلام بقيادة الناتو ، أكد القرار مجددًا على وحدة يوغسلافيا الإقليمية، لكنه منح كوسوفو حكمًا ذاتيًا موسعًا تحت إشراف الأمم المتحدة، كما أسس القرار لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (UNMIK) ، مكلفًا إياها بتولي المهام الإدارية وبناء المؤسسات الديمقراطية لضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي[54] .
5. القرار 1325 ـ 31 تشرين الأول 2000: في إطار تعزيز الأمن والاستقرار في كوسوفو، جاء القرار 1325 ليركز على الدور الحيوي للمرأة في عمليات السلام وإعادة الإعمار ، شدد القرار على أهمية حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي خلال النزاعات المسلحة ، مع التأكيد على ضرورة إشراك المرأة في مراحل صنع القرار جميعها المتعلقة بإحلال السلام وإعادة البناء في المناطق التي شهدت نزاعات بما في ذلك كوسوفو[55] .
6. القرار 1386 ـ 20 كانون الأول 2001 : اعتمد مجلس الأمن القرار 1386 لدعم قوة كوسوفو (KFOR) بقيادة الناتو مع التأكيد على أهمية استمرار وجودها في الإقليم لتعزيز الأمن والاستقرار، كما تم تمديد تفويض بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (UNMIK) ، في خطوة تهدف إلى مواصلة بناء المؤسسات وتعزيز النظام القانوني، ما يسهم في تحقيق التنمية السياسية والاجتماعية طويلة الأمد في الإقليم[56] .
7. القرار 1624 ـ 14 أيلول 2005: مع تصاعد المخاوف بشأن انتشار الجماعات الإرهابية في مناطق النزاع، أصدر مجلس الأمن القرار 1624 ، الذي ركز على أهمية مكافحة الإرهاب في كوسوفو والمنطقة المحيطة، دعا القرار إلى تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الدولية لمنع استخدام الإقليم كقاعدة لأنشطة إرهابية ، مع

التأكيد على ضرورة أتخاذ التدابير اللازمة لحماية كوسوفو من أي تهديدات قد تؤثر على أستقراره[57] .

جدول رقم (1): قرارات مجلس الأمن بشأن أزمة كوسوفو (1998 ـ 2005)

رقم القرار	الموضوع	تاريخ الإصدار	أطراف المعارضة
1160	إدانة أعمال العنف وفرض حظر على بيع الأسلحة، والدعوة إلى حكم ذاتي موسع لكوسوفو	31 أذار 1998	**روسيا، الصين**
1199	التعامل مع الوضع الإنساني واعتبار الأزمة تهديدًا للأمن والسلم الدوليين	23 أيلول 1998	**روسيا، الصين**
1203	تأييد اتفاق الناتو ويوغسلافيا لمراقبة كوسوفو، وإمكانية استخدام القوة لحماية المراقبين	24 تشرين الاول 1998	**روسيا، الصين**
1244	انسحاب القوات الصربية ونشر قوات حفظ سلام بقيادة الناتو، ومنح كوسوفو حكمًا ذاتيًا موسعًا	10 حزيران 1999	**لا يوجد**
1325	إشراك النساء في عمليات السلام وإعادة الإعمار، وحماية النساء من العنف خلال النزاعات	31 تشرين الأول 2000	**لا يوجد**
1386	دعم قوة كوسوفو (KFOR) وتعزيز الاستقرار الأمني وتمديد تفويض بعثة الأمم المتحدة	20 كانون الاول 2001	**لا يوجد**
1624	مكافحة الإرهاب في كوسوفو ومنع انتشار الجماعات الإرهابية في المنطقة	14 أيلول 2005	**لا يوجد**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1. الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن رقم (1160)، بتاريخ 31 أذار 1998، رقم الوثيقة S/RES/1160.
2. الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن رقم (1199)، بتاريخ 23 أيلول 1998، رقم الوثيقة S/RES/1199.
3. الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن رقم (1203)، بتاريخ 24 تشرين الأول 1998، رقم الوثيقة S/RES/1203.
4. الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن رقم (1244)، بتاريخ 10 حزيران 1999، رقم الوثيقة S/RES/1244.
5. الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن رقم (1325)، بتاريخ 31 تشرين الأول 2000، رقم الوثيقة S/RES/1325.
6. الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن رقم (1386)، بتاريخ 20 كانون الأول 2001، رقم الوثيقة S/RES/1386.
7. الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن رقم (1624)، بتاريخ 14 أيلول 2005، رقم الوثيقة S/RES/1624.

المبحث الثاني: استخدام القوة من قبل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو وأثرها في العلاقات الدولية

شهدت نهاية القرن العشرين تحولًا جذرياً في طبيعة الصراعات الدولية وآليات التعامل معها ، إذ لم تعد الحروب والنزاعات المسلحة تقتصر على المواجهات التقليدية بين الدول ؛ بل برزت التوترات الداخلية والأزمات الإنسانية كتهديد مباشر للسلم والأمن الدوليين ، وفي هذا السياق جاءت أزمة كوسوفو لتجسد تحديًا كبيرًا أمام المجتمع الدولي وتحديدًا أمام حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي وجد نفسه أمام اختبار حاسم لقدراته على التدخل في نزاعات ذات طابع إنساني، ولقد شكل التدخل العسكري للناتو في كوسوفو عام 1999م علامة فارقة في تاريخ العلاقات الدولية ليس فقط لأنه تم دون تفويض مباشر من مجلس الأمن الدولي ؛ بل لأنه أسس لسوابق جديدة في استخدام القوة خارج إطار الشرعية الأممية التقليدية ما أثار تساؤلات عميقة حول مشروعية التدخلات العسكرية لأغراض إنسانية ودورها في صياغة النظام العالمي الجديد[58] ، فقد برز تدخل الناتو في كوسوفو كاستجابة للأحداث المتصاعدة والانتهاكات الجسيمة التي شهدها الإقليم حيث تفاقمت الأوضاع مع تزايد قمع القوات اليوغسلافية للألبان الكوسوفيين ما دفع

العديد من الدول الغربية إلى التحرك لحماية المدنيين ومنع وقوع كارثة إنسانية، وعلى الرغم من أن التدخل العسكري أفضى في نهاية المطاف إلى انسحاب القوات الصربية؛ إلا أن غياب التفويض الأممي المباشر أثار جدلًا واسعًا داخل الأوساط السياسية والأكاديمية، إذ أن الحملة العسكرية للناتو تمثل انتهاكًا صارخًا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بينما عدها آخرون تدخلًا مشروعًا يستند إلى مبدأ "المسؤولية عن الحماية" الذي أصبح لاحقًا أحد أهم الأعمدة في السياسات الدولية لحماية المدنيين من الفظائع الجماعية[59] .

ولم يكن التدخل في كوسوفو مجرد حدث عابر في سجل الناتو ؛ بل كان له آثار استراتيجية بعيدة المدى إذ أسهم بشكل مباشر في إعادة تعريف أدوار الحلف من مجرد تحالف دفاعي إلى قوة متعددة الجنسيات معنية بحفظ الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، كما كشف التدخل عن قدرة الناتو على التكيف مع التغيرات التي شهدها النظام الدولي في أعقاب الحرب الباردة حيث أصبح أكثر استعدادًا للانخراط في النزاعات الداخلية التي تشكل تهديدًا غير مباشر لدوله الأعضاء، وقد أدى هذا التحول إلى تعزيز نفوذ الحلف على الساحة الدولية[60] ؛ لكنه في الوقت ذاته فتح الباب أمام توترات جديدة مع قوى كبرى مثل روسيا والصين التي رأت في تدخل الناتو في كوسوفو أنموذجاً للتدخلات الغربية غير المشروعة في الشؤون الداخلية للدول ، وعليه يعكس التدخل العسكري في كوسوفو حالة نموذجية لفهم التوازن المعقد بين مبادئ السيادة الوطنية ومتطلبات التدخل الإنساني كما يسلط الضوء على التحديات المستمرة التي تواجه المجتمع الدولي في التعامل مع الأزمات الإنسانية ، وسط عالم تتزايد فيه التوترات الجيوسياسية وتتعمق فيه الخلافات حول مشروعية استخدام القوة، ولأجل الإحاطة بما تقدم وبغية تقديم تحليل منطقي لقياس اثر استخدام القوة من قبل الناتو في العلاقات الدولية سنقسم المطلب على الموضوعات الآتية :

أولاً: تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو

مع تفاقم الأوضاع واندلاع المواجهات المباشرة في كوسوفو بدأت عمليات القصف الجوي لحلف شمال الأطلسي ضد يوغسلافيا في 24 أذار 1999 ، جاء هذا التدخل دون تفويض من مجلس الأمن ما أثار جدلًا واسعًا حول مدى شرعية العمليات العسكرية، ورغم استناد القرار 1160 إلى أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ؛ إلا أنه لم يصرّح بأن الوضع في كوسوفو يمثل تهديدًا مباشرًا للسلم والأمن الدوليين، إذ نص القرار على فرض عقوبات عسكرية

وحظر بيع الأسلحة لكنه لم يصرح باستخدام القوة العسكرية، وكذلك لم يشكل القرار 1199 رغم لهجته التصعيدية أساسًا قانونيًا كافيًا يمنح الناتو تفويضًا مباشرًا للقيام بعمليات عسكرية[61] .

وبالتالي أستند حلف الناتو في تبرير تدخله العسكري إلى المادة (53) الفقرة (1) من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على إمكانية استخدام منظمات إقليمية مثل (الناتو) للقوة العسكرية "بإذن من مجلس الأمن" ؛ غير أن هذه المادة تشترط صدور تفويض صريح من المجلس وهو ما لم يتحقق في حالة كوسوفو بسبب استخدام روسيا حق النقض (الفيتو)[62] .

أدى هذا المأزق القانوني إلى اتخاذ الناتو قرارًا بالتحرك منفردًا مؤكدًا أن دوره كمنظمة إقليمية معنية بحفظ الأمن الأوروبي يمنحه الحق في التدخل لمنع وقوع جرائم إنسانية ، حتى في غياب التفويض الأممي ، ومع بدء الضربات الجوية بادر الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان* إلى تقديم مبادرة سلام تهدف إلى إنهاء العمليات العسكرية وحل الأزمة من خلال تسوية سياسية ، وتضمنت المبادرة[63] :

- وقف العمليات العسكرية في كوسوفو .
- انسحاب القوات المسلحة اليوغسلافية وقوات الشرطة .
- نشر قوات سلام دولية .
- وقف طرد المدنيين الألبان والسماح بعودة اللاجئين .

رحب المجتمع الدولي بهذه المبادرة؛ لكنها لم تلقَ استجابة فورية من الأطراف المتصارعة ما أدى إلى استمرار العمليات العسكرية لأسابيع ، إذ أثار التدخل العسكري للناتو علامات استفهام واسعة حول مستقبل القانون الدولي ومدى احترام الدول الكبرى له ، وعلى الرغم من أن الضربات الجوية أثمرت في النهاية عن إجبار صربيا على الانسحاب من كوسوفو ؛ إلا أن غياب التفويض الأممي شكل سابقة خطيرة في العلاقات الدولية، وبالتالي أدركت الأمم المتحدة الحاجة إلى تعديل آليات التدخل العسكري في النزاعات الإنسانية ما دفع الأمين العام كوفي عنان إلى الدعوة لإجراء تعديلات على ميثاق الأمم المتحدة بحيث تمنح المنظمة الدولية سلطات أكبر في تحديد شرعية التدخل العسكري خارج إطار التفويض الأممي[64] .

ومع انتهاء العمليات العسكرية أصدر مجلس الأمن القرار 1244 في 10 حزيران 1999 ، الذي حدد المبادئ الأساسية لتسوية الأزمة ، إذ نص القرار على انسحاب القوات اليوغسلافية من كوسوفو ونشر قوات دولية لحفظ السلام بقيادة الناتو ، كما منح القرار كوسوفو حكمًا ذاتيًا موسعًا تحت إدارة الأمم المتحدة دون المساس بوحدة أراضي يوغسلافيا، فبموجب القرار 1244

حصل الناتو على سلطات واسعة في إدارة العمليات العسكرية والإنسانية في كوسوفو ما أضفى شرعية بأثر رجعي على التدخل العسكري السابق[65] .

وبالتالي شكلت أزمة كوسوفو نقطة تحول في العلاقات الدولية حيث سلطت الضوء على التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة في فرض سلطتها في ظل النظام العالمي الأحادي القطبية الذي تقوده الولايات المتحدة ، وبالرغم من الجدل القانوني أظهرت الأزمة أن التدخل العسكري حتى دون تفويض دولي يمكن أن يفرض واقعًا سياسيًا جديدًا وهو ما انعكس لاحقًا في أزمات أخرى مثل العراق وليبيا وسوريا ، ويظل التدخل في كوسوفو مثالًا على التوتر المستمر بين احترام السيادة الوطنية وضرورة التدخل لحماية حقوق الإنسان ما يجعلها قضية محورية في دراسة العلاقات الدولية والقانون الدولي المعاصر .

ثانياً: الدلالات الأستراتيجية والعسكرية لتدخل الناتو في أزمة كوسوفو

على الصعيد الاستراتيجي كان لتدخل الناتو في كوسوفو أثر واضح على تشكيل الديناميكيات الجيوسياسية المتغيرة كما أسهم في بلورة الهوية السياسية والعملياتية للحلف في القرن الحادي والعشرين ، وقد حظي هذا الموضوع بدراسة واسعة لكنه اكتسب أهمية جديدة منذ عام 2022 في سياق الحرب الأوكرانية وتصاعد التوترات الجيوسياسية ، ولم يقتصر تأثير تدخل الناتو في كوسوفو على إثارة النزاعات ؛ بل أسهم في صياغة معايير ومؤسسات النظام الدولي إذ يُنظر إلى التدخل الذي يوصف بأنه "غير قانوني ولكن مشروع" على أنه حالة أنموذجية لاستخدام القوة العسكرية لحماية المدنيين من الانتهاكات الخطيرة، وأسهم هذا التدخل في بلورة مبدأ "المسؤولية عن الحماية" الذي تبنته الأمم المتحدة عام 2005 ورغم استمرار الخلاف حول التدخل خارج إطار مجلس الأمن[66] .

وعكس التدخل في كوسوفو لحظة القطب الواحد التي تجسدت في ذروة الهيمنة الليبرالية بعد الحرب الباردة؛ ولكنه في الوقت ذاته كشف عن انقسامات عميقة حول مفاهيم حقوق الإنسان والسيادة الوطنية وسلامة الأراضي فضلاً عن العلاقات بين القوى الغربية الليبرالية والدول الصاعدة ذات التوجه غير الليبرالي ، وبينما روج مؤيدو التدخل لفكرة إعادة إحياء الليبرالية في العلاقات الدولية رأى معارضوه أن التدخل يعكس هيمنة الغرب وسوء استخدام القوة ، وجاءت الحرب في أوكرانيا لتزيد من تعقيد هذا المشهد حيث دعا بعض القادة مثل وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف* إلى نظام دولي جديد يُنهي ما يصفه بهيمنة الولايات المتحدة[67] .

أسهم تدخل الناتو في كوسوفو في إعادة تشكيل رؤيته العملياتية أذ تحول من تحالف دفاعي إلى قوة متعددة الجنسيات لحفظ السلام، وخلال فترة التسعينيات كانت هناك شكوك حول جدوى الناتو بعد نهاية الحرب الباردة لكن أزمة كوسوفو منحت الحلف زخمًا جديدًا في مجالات الاستجابة للأزمات وبناء السلام ، وأدت مشاركة الناتو في إدارة كوسوفو بعد انتهاء النزاع إلى وضع معايير جديدة لبناء الدول وتعزيز الأمن ومنع النزاعات ، ما جعل الحلف فاعلًا رئيسيًا في جهود حفظ السلام بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا[68] .

ومن خلال ما تقدم نستطيع القول بإن تدخل الناتو في كوسوفو يكشف عن قدرة الحلف على التكيف مع المتغيرات الدولية ما يعكس مرونة مؤسساته واستعداده لتبني استراتيجيات متعددة الأوجه تجمع بين العمل العسكري والدبلوماسية، كما أظهرت تجربة كوسوفو أهمية وجود تفويض واسع لحفظ الأمن والذي سمح لقوات الناتو بالتحول إلى قوة قادرة على منع النزاعات ومعالجتها باستخدام أدوات دبلوماسية وسياسية وعسكرية، وبالتالي شكلت كوسوفو ساحة اختبار حاسمة للناتو وأسهمت في تطوير استراتيجياته بما ينعكس على دوره المستقبلي في بيئة دولية تشهد تنافسًا متزايدًا بين القوى الكبرى .

ثالثاً: التكيف الأستراتيجي لاستخدام القوة من قبل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو

شهد أنخراط حلف شمال الأطلسي (الناتو) في كوسوفو أهتماماً واسعاً في دراسات الأمن الدولي والشؤون العالمية ، فمع تطور الخطاب والممارسات الأمنية تغيرت الأطر المفاهيمية المستخدمة لتحليل أدوار الدول والتحالفات والمنظمات الدولية ؛ إلا أن التدخل العسكري للناتو في كوسوفو عام 1999م الذي أثار جدلًا قانونيًا بسبب تنفيذه دون تفويض من مجلس الأمن ظل مثالًا حيًا على تحول الحلف من مجرد أداة للدفاع الجماعي إلى فاعل رئيس في إدارة النزاعات الدولية ، وتحول التدخل لاحقًا إلى مهمة حفظ سلام مرخصة من الأمم المتحدة ما يعكس قدرة الناتو على إعادة تشكيل دوره بما يتوافق مع تطورات النظام الدولي ومتطلبات الأمن الجماعي[69] .

عالج الباحثون تدخل الناتو من زوايا متعددة ؛ فالواقعيون والاستراتيجيون نظروا إليه من منظور جيوسياسي يركز على إسقاط القوة وسياسات التحالف وأولويات أمن الدول الأعضاء ، في المقابل رأى الليبراليون أن توسع الناتو يسهم في تعزيز النظام الدولي الليبرالي ويدعم جهود الأمم المتحدة في تحقيق الاستقرار الإقليمي؛ بينما ركزت المقاربات المؤسسية على قدرة الناتو على بناء

استدامة مؤسسية بمرور الوقت ما يعزز استقرار الأعضاء ويقلل من التهديدات الخارجية، ويُعزى النجاح في كوسوفو إلى ما يُعرف بـ "الالتصاق المؤسسي" ، وهو مفهوم يشير إلى قدرة المؤسسات الدولية على تعزيز التعاون بين الأعضاء وتشكيل استجابات فعالة للأزمات، كما حدث بين تركيا واليونان داخل الحلف أو في دعم أعضاء جدد مثل الجبل الأسود ومقدونيا الشمالية[70] .

من زاوية القانون الدولي والمعايير الإنسانية تعرض تدخل الناتو في كوسوفو لانتقادات بسبب تجاوزه مجلس الأمن ؛ إلا أن المدافعين عن التدخل ركزوا على ضرورة حماية المدنيين ومنع الفظائع ما دفع الباحثين البنائيين إلى تسليط الضوء على تغير مفهوم الأمن حيث لم يعد الأمن مقتصرًا على الدفاع التقليدي بل أصبح يشمل الأمن البشري، هذا التطور أدى إلى دمج مقاربات الأمن التقليدي وغير التقليدي ما أتاح للناتو فرصة تطوير سياسات تتماشى مع سياقات مختلفة ، أسهمت هذه التحولات في ترسيخ عقيدة الحلف وتوجيه استجاباته في مناطق النزاع حتى خارج نطاق اختصاصه التقليدي[71] .

أثبت الناتو قدرته على التكيف مع التحديات الاستراتيجية حيث يسعى الحلف باستمرار إلى إنتاج نتائج ناجحة تعزز شرعيته ، وتظهر أهمية الممارسات الأمنية الناجحة في بناء شرعية التحالف ما يسهم في مواجهة الانتقادات وتحقيق أهدافه الاستراتيجية ، وتُعد كوسوفو دراسة حالة توضح كيف يمكن لحلف مثل الناتو تحقيق نجاح ملموس سواء من خلال بناء الثقة بين الأعضاء أو منع امتداد الصراعات إلى دول الجوار ، ولعبت كوسوفو دوراً حيوياً في تعزيز الاستقرار الإقليمي ما جعلها أنموذجاً للتعاون بين الناتو والمنظمات الدولية الأخرى وأسهمت في تثبيت دور الحلف كفاعل أساسي في النظام الدولي متعدد الأقطاب[72] .

رابعاً: تقييم استخدام القوة لأغراض إنسانية في كوسوفو

إن قرار حلف شمال الأطلسي (الناتو) في التدخل العسكري في كوسوفو عام 1999م بدعوى تجنب كارثة إنسانية محتملة في ظل تصاعد العنف العرقي والأنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ، كان مستنداً في قراره إلى الوضع الاستثنائي في الإقليم الذي أعتُبر تهديداً مباشراً للأمن والأستقرار الدوليين ، إذ رأى أن استخدام القوة أصبح أمرًا ضروريًا وعلى اثر ذلك عُقد اجتماع لمجلس الناتو في 12 نيسان 1999 بهدف وضع حد للأعمال العسكرية وإنهاء العنف والقمع الممنهج في كوسوفو وشمل القرار انسحاب جميع القوات الصربية والقوات شبه العسكرية ، فضلاً عن صياغة اتفاق سياسي يتماشى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، ونص الاتفاق على تمركز قوات حفظ السلام الأممية في الإقليم، وضمان عودة آمنة وغير مشروطة للاجئين

والمشردين ، ومع ذلك أثار التدخل انتقادات حادة لأنه جرى دون تفويض من مجلس الأمن مما اعتبره العديد من المراقبين تجاوزًا للقانون الدولي وسابقة قد تُستغل في المستقبل لتبرير تدخلات عسكرية غير مبررة[73] .

ورغم نجاح التدخل في وقف العنف ؛ إلا أنه سلط الضوء على انقسام في المجتمع الدولي بشأن شرعية استخدام القوة لأغراض إنسانية دون تفويض أممي ، فقد أضعف تدخل الناتو قاعدة القانون الدولي التي تحظر استخدام القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس أو بقرار من مجلس الأمن ، كما أن القرار الأممي رقم 1244 الذي أقر التدخل لاحقًا لم يمنح شرعية بأثر رجعي لكنه أقر بإمكانية تدخل دولي مستقبلي لحفظ الأمن في يوغوسلافيا ، أثار هذا الوضع تساؤلات حول ما إذا كان الحلف قد استنفد الوسائل السلمية قبل اللجوء إلى القوة مما عزز الشكوك بشأن دوافع التدخل ، وعلى الرغم من ذلك أنهى القصف الجوي الذي أستمر (78) يوماً النزاع ودفع الزعيم الصربي سلوبودان ميلوسوفيتش إلى الامتثال لمطالب مجموعة الثماني (G8) وقرار مجلس الأمن 1244 ما أدى إلى إنهاء سيادة صربيا على كوسوفو[74] .

يمثل التدخل الدولي في كوسوفو حالة معقدة تكشف عن تباين وجهات النظر بشأن دور الأمم المتحدة في إدارة النزاعات، فرغم مشاركة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (UNMIK) ؛ إلا أن الناتو كان المحرك الرئيس للتدخل مما عُد تجاوزاً لدور الأمم المتحدة كمرجعية دولية في قضايا السلام والأمن، ويرى بعض المراقبين أن تدخل الناتو أظهر عجز الأمم المتحدة عن التعامل مع النزاع ما أدى إلى تجاوز ولايتها التقليدية والمساهمة في انفصال كوسوفو، وعلى الرغم من أن القرار الأممي أكد تبعية كوسوفو ليوغوسلافيا؛ إلا أن الأمم المتحدة أسهمت عملياً في بناء مؤسسات الدولة في كوسوفو ما شكّل سابقة تاريخية في إطار عمليات حفظ السلام[75] .

أدى إعلان استقلال كوسوفو عام 2008م إلى تعميق الانقسامات الدولية، ففي حين عد البعض الاستقلال انتصارًا للديمقراطية والسلم الدولي ورأى آخرون أنه يعكس تآكل أطر القانون الدولي ويفتح الباب أمام تفكك الدول القائمة، وعزز هذا الإعلان الاعتقاد بأن التدخلات الإنسانية قد تؤدي إلى تغييرات جذرية في خريطة الدول وسيادتها ما يعكس النفوذ الأمريكي والغربي في صياغة النظام الدولي الجديد ، وفي ظل هذه التحديات يتعين على الأمم المتحدة مراجعة آلياتها وتعزيز صلاحياتها بما يسمح لها بأداء دور أكثر فاعلية في النزاعات المستقبلية من خلال إنشاء جيش أممي بموجب المادة (43) من الميثاق الأممي وتعديل نصوص المواد (108 ـ 109)

لتسهيل عملية تعديل الميثاق وتعزيز قدرة المنظمة على الاستجابة للأزمات الدولية بفاعلية أكبر [76] .

خامساً: أثر استخدام القوة من قبل حلف شمال الأطلسي على العلاقات الدولية

أدى تدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) في كوسوفو عام 1999م وما تلاه من نشر قوات حفظ السلام تحت مظلة الأمم المتحدة إلى إعادة تشكيل ممارسات التحالف الأمنية في إطار البيئة الدولية المتغيرة وعلى الرغم من أن التدخل جاء أستجابة للصراع العرقي في كوسوفو إلا أن الاعتبارات الاستراتيجية الأوسع والمتعلقة بالنظام الدولي شكلت جانبًا مهمًا من هذا التدخل ، ولقد أظهرت الصراعات خارج نطاق الحلف في دول هشة وغير مستقرة تهديدًا مباشرًا للأمن الإقليمي والدولي ؛ مما دفع الناتو إلى توسيع نطاق مهامه ليشمل إدارة الأزمات وعمليات دعم السلام حتى في المناطق التي لا تنطوي على تهديد مباشر لأحد أعضائه ، في هذا السياق كان تدخل الناتو في كوسوفو بمثابة نقطة تحول في استراتيجيات الحلف حيث رسخ مفهوم "العمليات غير المنصوص عليها في المادة (5)" ، والذي يشير إلى تدخلات خارج أراضي الحلف لدعم السلام والأمن الدوليين ، وقد شكل هذا التدخل الأساس لمفهوم إدارة الأزمات في العقيدة الاستراتيجية للناتو لعام 1999م حيث أصبح واضحًا أن الأزمات الإقليمية يمكن أن تهدد استقرار الحلف حتى لو لم تقع ضمن حدوده المباشرة[77] .

كشف تدخل الناتو في كوسوفو عن تناقض جوهري في النظام الدولي بين مبدأ السيادة الوطنية ومعايير التدخل الإنساني ، فبينما اعتُبر التدخل ضروريًا لوقف انتهاكات حقوق الإنسان قوبل بردود فعل غاضبة من دول كبرى مثل روسيا والصين والهند التي رأت فيه تجاوزًا لمجلس الأمن الدولي وتحديًا لمبدأ عدم التدخل ، وأسهم هذا التدخل في تعميق الانقسامات حول شرعية التدخلات الإنسانية ومدى ملاءمة استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف إنسانية ، وقد شكلت تجربة كوسوفو أساسًا لصياغة مبدأ "المسؤولية عن الحماية" في عام 2005م ؛ إلا أن تفعيل هذا المبدأ ظل مثيرًا للجدل سيما بعد التدخل العسكري في ليبيا والذي أدى إلى تغيير النظام هناك، وبذلك أصبحت كوسوفو مرجعًا رئيسياً في النقاشات المستمرة حول كيفية توازن المجتمع الدولي بين احترام السيادة الوطنية ومنع الفظائع الجماعية[78] .

من ناحية أخرى قادت كوسوفو دورًا مركزيًا في تعزيز العلاقات بين الناتو والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة؛ إلا أن التدخل ألقى بظلاله على العلاقات مع القوى الكبرى غير الغربية

، ففي حين عزز الناتو دوره كحافظ للأمن الأوروبي وأستخدمت روسيا التدخل في كوسوفو كمبرر لاحق لتدخلاتها العسكرية في جورجيا وأوكرانيا وسوريا مشيرة إلى سابقة الناتو لتبرير تحركاتها ، كما أسهم التدخل في كوسوفو في تشكيل النظرة الروسية والسردية الصينية بشأن التدخلات الغربية حيث أصبحت قضية كوسوفو رمزًا لاتهامات الغرب بازدواجية المعايير ، ورغم التوتر الجيوسياسي الذي خلفه التدخل حافظ الناتو على دوره كفاعل رئيس في المنطقة من خلال عمليات حفظ السلام والتعاون مع المؤسسات المحلية ما عزز صورة الحلف كقوة تعمل على تعزيز الاستقرار الإقليمي رغم الانتقادات المستمرة[79] .

وفي ختام ما تقدم عكست تجربة كوسوفو ذروة الأممية الليبرالية في حقبة ما بعد الحرب الباردة حيث أظهر الناتو قدرة واضحة على التدخل خارج حدوده التقليدية لتعزيز الأمن الإنساني وحماية حقوق الإنسان لكن هذه التجربة كانت أيضًا نقطة بداية للتنافس المتزايد بين الناتو والقوى الناشئة التي تسعى لإعادة تشكيل النظام الدولي وفق رؤيتها الخاصة ومع استمرار الأزمات الدولية مثل الحرب في أوكرانيا تبرز كوسوفو كحالة دراسية رئيسية توضح كيف يمكن أن يؤدي التدخل العسكري إلى نتائج متباينة تجمع بين تعزيز الأمن الإقليمي وإثارة التوترات الجيوسياسية في آنٍ واحد ، وبينما يواصل الناتو مهامه في كوسوفو ؛ فإنه يظل مثالًا حيًا على كيفية استخدام القوة لتعزيز السلام وفي الوقت ذاته اختبارًا لمكانة الحلف في نظام عالمي متغير يتسم بتزايد التنافس بين القوى الكبرى .

الخاتمة

مثّلت أزمة كوسوفو لحظة فاصلة في تاريخ العلاقات الدولية، إذ كشفت عن تحولات عميقة في مفاهيم السيادة، والشرعية، واستخدام القوة في النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة. فقد أظهر التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي عام 1999، كيف يمكن أن تتجاوز اعتبارات "التدخل الإنساني" الحدود القانونية التقليدية، ليتم توظيف القوة خارج مظلة الأمم المتحدة، وبعيدًا عن توافق دولي واضح. هذا التدخل، وإن نجح في وقف الانتهاكات الجسيمة، إلا أنه ترك أثراً مقلقًا في بنية النظام الدولي، حيث فُتح الباب أمام تدخلات لاحقة تحت مبررات مشابهة، بعضها لم يكن إنسانيًا بقدر ما كان استراتيجيًا، وقد بيّن البحث أن أزمة كوسوفو كانت أكثر من مجرد نزاع محلي، بل جسّدت ساحة صراع غير معلن بين الغرب بقيادة الولايات المتحدة، وروسيا الاتحادية التي رأت في التدخل انتهاكًا صريحًا لمبدأ السيادة وتهميشًا لدورها العالمي. كما ساهمت الأزمة في إعادة تعريف وظائف الناتو كفاعل دولي يمتلك قابلية التوسع خارج إطاره الدفاعي، ليصبح

أداة في صياغة النظام الدولي، وهو ما أثار انقسامات بين القوى الكبرى وأعاد للأذهان ملامح الحرب الباردة بصيغة جديدة، وبهذا المعنى، لم تكن أزمة كوسوفو حدثًا عابرًا، بل شكلت نموذجًا لتحول فلسفي في فهم الشرعية الدولية، حيث أصبحت القوة أداة لصياغة القانون، وليست مجرد وسيلة لتطبيقه. وتُعد هذه الأزمة مثالاً مهمًا يُستند إليه في فهم إشكاليات استخدام القوة اليوم، في عالم متعدد التحديات، تُعيد فيه القوى الكبرى رسم حدود النفوذ والمبادئ تحت مظلة خطاب إنساني متغير.

الاستنتاجات

1. أسهم التدخل العسكري للناتو في كوسوفو عام 1999 في إحداث سابقة خطيرة في استخدام القوة دون تفويض من مجلس الأمن مما أضعف مفهوم الشرعية الدولية، وفتح الباب أمام تدخلات مستقبلية خارج الإطار القانوني الأممي.
2. تحوّلت أزمة كوسوفو إلى نقطة تصادم بين مفهومي السيادة الوطنية والمسؤولية الإنسانية الدولية إذ جرى تقييد مبدأ السيادة لصالح التدخل تحت ذرائع الحماية الإنسانية، مما أوجد حالة من الغموض في تفسير القانون الدولي.
3. أدت الأزمة إلى إعادة تعريف دور حلف شمال الأطلسي (الناتو) من تحالف دفاعي تقليدي إلى فاعل دولي في إدارة النزاعات وتغيير التوازنات الجيوسياسية، خارج حدوده الأصلية.
4. كشفت الأزمة عن انقسام استراتيجي عميق بين القوى الغربية وروسيا إذ رأت الأخيرة أن التدخل الغربي في البلقان يندرج ضمن مشروع تطويق جيوسياسي يستهدف تقليص نفوذها في أوروبا الشرقية.
5. ساهمت تجربة كوسوفو في بلورة مبدأ "المسؤولية عن الحماية" كمفهوم دولي ناشئ لكن من دون إطار قانوني ملزم أو توافق دولي واضح، مما جعله محل جدل دائم حول شرعيته وأدوات تطبيقه.

التوصيات

1. ضرورة إصلاح آليات عمل مجلس الأمن الدولي من خلال تقييد استخدام حق النقض (الفيتو) في القضايا الإنسانية، لضمان اتخاذ قرارات فاعلة تمنع الجرائم الجماعية وتمنح الشرعية للتدخلات الدولية.

2. إعادة صياغة العلاقة بين السيادة والتدخل الإنساني عبر تطوير إطار قانوني دولي يحدد بشفافية شروط استخدام القوة لأغراض إنسانية، ويمنع تسييس التدخلات.
3. تحديد صلاحيات الناتو بدقة ضمن الميثاق الأممي وإخضاع تدخله العسكري لتفويض دولي واضح يضمن التوازن بين الأمن الجماعي واحترام القانون الدولي.
4. تفعيل الحوار الاستراتيجي بين القوى الكبرى (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، الاتحاد الأوروبي) لضبط استخدام القوة في العلاقات الدولية وتفادي التوترات الناتجة عن التدخلات الأحادية أو غير المنسقة.
5. تطوير مبدأ "المسؤولية عن الحماية" ضمن ميثاق الأمم المتحدة ليُصبح ملزمًا قانونيًا، ويُحدد آليات واضحة للتدخل الإنساني، بما يحفظ الأمن الإنساني ويمنع إساءة استخدامه لأغراض سياسية.

المصادر:

(1) سابرينا راميت، تاريخ البلقان الحديث: الصراعات والتحولات، دار جامعة كامبريدج للنشر، المملكة المتحدة، 2006، ص198.

(2) Daniel .h. jayner, the kosove in terrention legalanalye sand more , 2004, P.59.

(3) Office of the Historian. (n.d.). A guide to the United States' history of recognition, diplomatic, and consular relations, by country, since 1776: Kosovo. U.S. Department of State. Retrieved January 6, 2025, from https://history.state.gov/countries/kosovo

(4) ألكساندر لابان، البلقان: الجغرافيا والصراعات الإقليمية، مطبعة جامعة كولومبيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2004، ص98.

(5) Gulyás, L. (2012). A brief history of the Kosovo conflict with special emphasis on the period 1988-2008. Historia Actual Online, 27, P. 141-150.

(6) Caka, F., & Caka, N. (2022). A scientometric analysis of climate change research in Kosovo. The International Journal of Climate Change: Impacts and Responses, no. (1), vol (15),P. 73-83.

(7) جستن مكارثي، الأتراك في أوروبا: التاريخ العثماني في البلقان، دار نشر جامعة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 1995، ص143.

(8) محمد يوسف عدس ، موسوفا ، كوسوفو ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 245، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999 ، ص97.

(9) محمد موفاكو، تاريخ بلغراد الاسلامية، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، 1987، ص18.

(10) جعفر عبد المهدي صاحب ،مشكلة كوسوفو ،دار النخلة للطباعة والنشر ،طرابلس، عام 1998 ، ص35.

(11) جعفر عبد المهدي صاحب ، مصدر سبق ذكره ، ص36.

* جوزيف بروز تيتو ، كان زعيمًا يوغوسلافيًا شغل منصب رئيس يوغوسلافيا (1953-1980) ، وكان شخصية رئيسية في الحركة الشيوعية وحركة عدم الانحياز. عُرف بقيادته الناجحة لحركة المقاومة اليوغوسلافية ضد الاحتلال النازي خلال الحرب العالمية الثانية، واستطاع لاحقًا توحيد يوغوسلافيا في نظام اشتراكي مستقل عن الاتحاد السوفيتي .

(12) محمد خليفة ، الاسلام والمسلمون في بلاد البلقان، مالطا، مركز دراسات العالم الاسلامي، 1994، ص406.

(13) محمد موفق الارناؤوط، كوسوفو بؤرة النزاع الالباني – الصربي في القرن العشرين، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 1998 ،ص86 .

* جيش تحرير كوسوفو (بالألبانية: Ushtria Çlirimtare e Kosovës - UÇK) ، كان حركة مسلحة انفصالية تشكلت في أوائل التسعينيات، وهدفت إلى تحقيق استقلال كوسوفو عن صربيا. اشتهر الجيش بدوره في حرب كوسوفو (1998-1999) ضد القوات الصربية، وكان مدعومًا من بعض الدول الغربية، خاصة بعد التدخل العسكري لحلف الناتو عام 1999 .

(14) مالك عوني، كوسوفو صراع الطموحات القومية، مجلة السياسة الدولية، العدد 134، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 1998 ، ص208 .

* سلوبودان ميلوشيفيتش ، كان رئيس صربيا (1989-1997) ثم رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (1997-2000). يُعتبر أحد أكثر القادة إثارة للجدل في البلقان بسبب دوره في حروب يوغوسلافيا (1991-1999) ، وخاصة حرب كوسوفو، حيث اتُهم بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية .

(15) مركز المعرفة الرقمي، ازمة إقليم كوسوفو، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط: https://ddl.mbrf.ae/book/read/5294266

(16) محمد م. الارناؤوط، كوسوفا: ازمة سياسية داخلية ومواعيد خارجية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2011، ص3.

(17) عاصم حمدان علي، ازمة كوسوفو.. القراءات المتناقضة، مجلة السياسة الدولية، العدد (62)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 1999، ص69.
(18) عاصم حمدان علي ، مصدر سبق ذكره ، ص70.
(19) Perparim Isufi, Ibrahim Rugova: Pacifist Father of Kosovo's Independence, Balkan Insight, 21 January 2020 https://balkaninsight.com/2020/01/21/ibrahim-rugova-pacifist-father-of
(20) نويل مالكولم، كوسوفو: تاريخ قصير ، دار فابر آند فابر ، لندن، 1998، ص210.
(21) مارك مازور ، البلقان: من التاريخ القديم إلى يومنا هذا، دار النشر بانثيون بوكس، نيويورك، 2000، ص356.
(22) ميلوش ميتشوفيتش ،مدى قانونية جعل كوسوفو البانية، كوسوفو الماضي والحاضر والمستقبل، منشورات السياسة الدولية ، 1989 ، ص230.
(23) Albrenchi Schnabel and Ramesh thakur, kosove and the challenge of humanitation intervention united nations unevesity press tokoyo, P.50.
(24) Alexandra Brzozowski and Alice Taylor, LEAK: Franco-German plan to resolve the Kosovo-Serbia dispute, EURACTIV, 9 November 2022 https://www.euractiv.com/section/enlargement/news/leak-franco-g
(25) ريتشارد هاس، الفرصة: لحظة أمريكا لإعادة تشكيل النظام الدولي، مطبعة جامعة بوب كنو، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005، ص178.
(26) أحمد داود حميد العيساوي، استقلال كوسوفو: التحول الجيوستراتيجي في السياسة الدولية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، العدد (1)، جامعة الانبار، 2011، ص68.
(27) هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا الى سياسة خارجية، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص51.
(28) نادية مصطفى، حرب كوسوفو في التوازنات الأوروبية والعالمية الجديدة، مجلة المستقبل العربي، العدد (245)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص140.
(29) نادية مصطفى ، مصدر سبق ذكره ، ص141.
(30) طالب حسين حافظ، استقلال كوسوفا ونهاية لاصراع في يوغسلافيا، مجلة كلية الاداب، العدد (98) ، جامعة بغداد، 2011، ص89.
(31) زبيغينيو بريجنسكي، رقعة لاشطرنج العظمى، ترجمة سليم ابراهام، دار علاء الدين، دمشق، 2001، ص101.
(32) نادية مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص141.
(33) المصدر نفسه، ص142.
(34) أحمد دياب، استقلال كوسوفو المواقف الإقليمية والدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (172)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 2008، ص179.
(35) طالب حسين حافظ، مصدر سبق ذكره، ص91.
(36) أحسان سلمي، ازمة كوسوفو وموقف الأمم المتحدة منها 1990، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قطب شتمة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016، ص85.
(37) نصيرة مهيرة، عملية الأمم المتحدة لبناء السلام في كوسوفو: الدور وتحديات الاستمرار، مجلة صوت القانون، العدد (9) ، كلية الحقوق، جامعة باجب مختار – عنابة، 2022، ص50.
(38) طرشي يسين، مصدر سبق ذكره، ص167.
(39) عبد الناصر أبو زيد، الأمم المتحدة بين الإنجاز والاخفاق، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص109.
(40) أيناسيو رامونيه، حروب القرن الواحد والعشرين (مخاوف ومخاطر جديدة)، ترجمة: أنطوان أبو زيد، التنوير للطباع والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص158.
(41) نزار إسماعيل عبد اللطيف، التنافس الروسي – التركي على إقليم البلقان بعد الحرب الباردة، مجلة العلوم السياسية، العدد (37) ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2010، ص210.
(42) ليونيد سافين، سياسات الاحتواء التحركات الغربية لتحجيم العلاقات الروسية مع دول البلقان، مجلة اتجاهات الاحداث، العدد (20)، مركز المستقبل للدراسات، أبو ظبي، 2017، ص74.
(43) منصر جمال، التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية (دراسة في المفهوم والظاهرة)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011، ص189.
(44) عبد الرحمن قاسه، الحدود القانونية لشرعية استخدام القوة المسلحة ي إقليم كوسوفو، مجلة معارف، العدد (2) ، جامعة البويرة، الزائر، 2021، ص139.
(45) المصدر نفسه ، ص140.
* وليام سبنسر كوهين هو سياسي أمريكي ووزير دفاع سابق، شغل منصب وزير الدفاع الأمريكي في عهد الرئيس بيل كلينتون من 1997 إلى 2001. كان عضوًا في الحزب الجمهوري، لكنه عمل في إدارة ديمقراطية، مما جعله أحد الوزراء القلائل الذين خدموا في إدارة من حزب مختلف .
(46) زانا دلشاد حسن، محددات الأمن القومي الروسي في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الأدنى، نيقوسيا، 2021، ص34.
(47) أحمد سيد أحمد، مجلس الأمن فشل مزمن وإصلاح ممكن، مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص140.
(48) نصيرة مهيرة، مصدر سبق ذكره، ص94.
(49) منصر جمال، مصدر سبق ذكره، ص188.
(50) الأمم المتحدة، مجموعة قرارات مجلس الأمن المتعلقة بأزمة كوسوفو، إدارة شؤون الإعلام، نيويورك، 1999، ص45.
(51) الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن رقم (1160) ، بتاريخ 31 أذار 1998، رقم الوثيقة S/RES/1160.
(52) الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن رقم (1199)، بتاريخ 23 أيلول 1998، رقم الوثيقة S/RES/1199.
(53) الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن رقم (1203)، بتاريخ 24 تشرين الأول 1998، رقم الوثيقة S/RES/1203.
(54) الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن رقم (1244)، بتاريخ 10 حزيران 1999، رقم الوثيقة S/RES/1244.
(55) الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن رقم (1325)، بتاريخ 31 تشرين الأول 2000، رقم الوثيقة S/RES/1325.
(56) الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن رقم (1386)، بتاريخ 20 كانون الأول 2001، رقم الوثيقة S/RES/1386.
(57) الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن رقم (1624)، بتاريخ 14 أيلول 2005، رقم الوثيقة S/RES/1624.
(58) فيليب جوردون، الناتو وأزمة كوسوفو: إعادة تعريف الأمن الجماعي، مطبعة جامعة برينستون، الولايات المتحدة الأمريكية، 2000، ص178.
(59) ألكسندر جورج، التدخل الإنساني والسيادة الوطنية: دراسة في أزمة كوسوفو، مطبعة جامعة كامبريدج، المملكة المتحدة، 2001، ص192.
(60) لورانس فريدمان، إعادة تعريف القوة: الناتو والتحولات في النظام الدولي، مطبعة جامعة أكسفورد، المملكة المتحدة، 2002، ص215.
(61) طارق بادي الطراونة، دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان (حالة كوسوفو)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص133.
(62) معمر خولي، الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص102.

* كوفي عنان ، كان الأمين العام السابع للأمم المتحدة (1997-2006)، وهو أول أمين عام من قارة إفريقيا (غانا) يصل إلى هذا المنصب من خلال مسار وظيفي داخل المنظمة. حصل على جائزة نوبل للسلام عام 2001 لدوره في تعزيز السلام وحقوق الإنسان .

(63) عمر عبد السلام الصفراني، مجلس الأمن وحق التدخل لفرض احترام حقوق الانسان، دار قار يونس للنشر والتوزيع، ليبيا، 2008، ص276.

(64) معمر خولي، مصدر سبق ذكره، ص103.

(65) الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن رقم (1244)، بتاريخ 10 حزيران 1999، رقم الوثيقة S/RES/1244 .

(66) Newman, E., & Visoka, G. (2024). NATO in Kosovo and the logic of successful security practices. International Affairs, 100(2), 631–653. https://doi.org/10.1093/ia/iiae014

* سيرجي فيكتوروفيتش لافروف (بالروسية: Сергей Викторович Лавров) ، هو دبلوماسي روسي يشغل منصب وزير الخارجية لروسيا الاتحادية منذ عام 2004، مما يجعله أطول من شغل هذا المنصب منذ الحقبة السوفيتية .

(67) MacCoubry, H. (1999). Kosovo, NATO, and international law. International Relations, 14(5), 29–46. https://doi.org/10.1177/004711789901400503

(68) Hehir, A. (2009). Introduction: Intervention and statebuilding in Kosovo. Journal of Intervention and Statebuilding, 3(2), 135–142. https://doi.org/10.1080/17502970902829903

(69) Helen Sjursson, "On NATO's Identity," International Affairs 80:4, 2004, pp. 687–703, https://doi.org/10.1111/j.1468-2346.2004.00411.x

(70) "The War on Kosovo: Ten Years Later," International Affairs 85:3, 2009, pecial issue of International Affairs , https://academic.oup.com/ia/issue/85/3

(71) Edward Newman, 'Human security and constructivism', International Studies Perspectives 2: 3, 2001, pp. 239–51, https://doi.org/10.1111/1528-3577.00055.

(72) Emanuel Adler, 'The spread of security communities: communities of practice, self-restraint, and NATO's post-Cold War transformation', European Journal of International Relations 14: 2, 2008, pp. 195–230 at p. 198, https://doi.org/10.1177/1354066108089241.

(73) حسام الدين زويوش ورشيد عثامنة، التدخل الدولي: ثنائية السيادة الوطنية والضرورات الإنسانية: حالة كوسوفو، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد (1) ، 2020، ص46.

(74) طرشي يسين، إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام في فترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة حالتي كوسوفو والسودان، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009، ص147.

(75) رقية عواشرية، حماية المدنيين والاعيان في النزاعات المسلحة غير الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2002، ص422.

(76) حسام الدين زويوش ورشيد عثامنة، مصدر سبق ذكره، ص50.

(77) Reichard, M. (2006). The EU–NATO relationship: A legal and political perspective. Abingdon and New York: Routledge, P.17.

(78) Mary Ellen O'Connell, 'The UN, NATO, and international law after Kosovo', Human Rights Quarterly 22: 1, 2000, pp. 57–89, https://doi.org/10.1353/hrq.2000.0012

(79) Al Jazeera. (2023, April 7). Peace talks must have 'Russian interests, concerns,' says Lavrov. Retrieved from https://www.aljazeera.com/news/2023/4/7/peace-talks-must-have-russian-interests-concerns-says-lavrov